تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية فى مصر

د. ابراهيم العيسوى

١ - مقدمـــــه

أن أية محاولة للتنبؤ بمستقبل الاقتصاد المصرى لا يمكن ان تتم على نحو مفيد مالم تستند الى تصور محدد لطبيعة النظام الاجتماعى واتجاهات تطوره. فاستراتيجية التنمية التى تتحدد للمستقبل هى فى الاساس نتاج للتفاعلات والتناقضات الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمع ، أى أنها نتاج لحركة الصراع الطبقى فى المجتمع . وسيادة استراتيجية ما للتنمية انما هى فى التحليل الاخير تعبير عن سيادة طبقة أو طبقات اجتماعية معينة آلت اليها - من خلال الصراع الطبقى - السلطة الفعليه لاتخاذ القرارات فى المجتمع . ان بدائل التنمية التى يمكن تناولها فى نماذج التنبؤ لا حصر لها ، ولكن ما يحدد الاختيار من بين هذه البدائل حقيقة هو توقع أى الطبقات والفئات الاجتماعية ستكون لها الغلبة وستملك بيدها زمام الامور . وهذه مسألة تتحدد بتطور قوى الانتاج وما يقابلها من علاقات اجتماعية للانتاج ، وبطبيعة التناقضات التى تقوم بين هذين العنصرين ، وما تولده من استقطاب لطبقات المجتمع ، وما تفرزه من نزاع بين هذه الطبقات من اجل الهيمنة على المجتمع . ومن هنا يصبح الاساس السليم

لاى دراسة مستقبليه لاقتصاد مجتمع ما هو دراسة العلاقات الاجتماعية لهذا المجتمع واتجاهات تطورها .

ذلك هو المنطلق المنهجى لهذه الورقة التى تهدف الى فهم مسار التنمية الاقتصادية فى مصر فى السنوات المقبله . وسوف نحاول معالجة هذه القضية عن طريق البدء بتحليل السمات الرئيسية للتغيرات الاجتماعية التى شهدتها مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الان ، وما صاحبها من تناقضات وصراعات اجتماعيه ، والوجهة الاكثر احتمالا لتطور هذه الصراعات وحسمها . ان ذلك سيساعد على وضع تصور لطبيعة النظام الاجتماعى الآخذ فى التشكل ، ويمهد السبيل للتعرف على المجرى الذى ترسمه هذه التغيرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية فى المستقبل ، كما يساعد على تصور الظروف التى قد تؤدى الى الانحراف عن هذا المجرى فى فترة لاحقه . لكن قبل ان نشد الرحال علينا التزود ببعض الزاد الذى يعيننا على مواصلة السير الى الغاية المنشوده . وهذا ما سنفعله فى القسم التالى من هذه الورقة برصد بعض القضايا ذات الصله بموضوع البحث والتى قد تساعدنا على اتقاء بعض العقبات على الطريق أو على الاقل تحذرنا من بعض المخاطر.

٢ – قضايا أساسية

١ – الطبيعة الانتقالية للمجتمع المصرى.

ان أى وضع اجتماعى هو بالضروره وضع انتقالى من المنظور التاريخى . فالعوامل الاجتماعية لا تعرف السكون والجمود وانما هى دائما فى حركة ، دائما فى تغير ، بفعل عدم تجانس المجتمع واحتوائه على طبقات اجتماعية تحتل كل منها موقعا متميزا داخل نظام الانتاج الاجتماعى ، تثور بنيها على الدوام تناقضات هى فى الاساس انعكاس للتناقض المستمر بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . ولكن هذه الحركة تكون نشطة فى بعض الاحوال ، وهادئه فى احوال اخرى ، مما قد يضفى على بعض المجتمعات نوعا من الاستقرار النسبى

عندما يتمكن نمط معين للانتاج من السيطرة والسيادة على بقية الانماط التى قد تظل موجودة فى المجتمع بشكل هامشى أو محيطى ، بينما لا تتمتع مجتمعات أخرى بتلك الدرجة من الاستقرار عندما تتعايش انماط مختلفة للانتاج وتتجاور جنبا الى جنب فى نفس المجتمع وحيث النمط الجديد ما يزال يخوض معركته ضد الانماط الاخرى دون ان تحسم المعركة لصالحه بعد . وفى الحالة الاخيرة يصعب تحديد هوية النظام الاجتماعى ككل وتصنيفه فى شكل من أشكال التكوينات الاجتماعية **المعروفة**. وتلك حال المجتمعات النامية او المتخلفة أو العالم الثالث بوجه عام التى لم تتحدد فيها بعد غلبة نمط معين من أنماط الانتاج . (١) ومن هنا نشأ الجدل بين الكتاب المصريين والاجانب حول طبيعة النظام الاجتماعى فى مصر: هل عرفت مصر الاقطاع ؟ ومتى نشأت البرجوازيه فى مصر؟ وهل النظام الاجتماعى قبل الثورة كان اقطاعيا بالمعنى الاوروبى أو بالمعنى الشرقى أم أنه نظام اسيوى أو خراجى ، أم أنه كان راسمالى منطلق أو مكبوت؟ وما الوصف الصحيح للنظام الناصرى؟ أهو راسمالية دولة أم هو اشتراكية دولة؟ أهو تحول راسمالى أو تحول اشتراكى؟ ان هذه قضايا خلافية لم يصل الجدل حولها بعد الى قول فصل (٢) . وسنعرض لبعضها بالضروره فى الاقسام التاليه من هذه الورقه . وما اردنا بذكرها الان الا ان نوضح ما ينطوى عليه البحث فى تطور النظام الاجتماعى المصرى من صعوبة وتعقد بسبب الغموض الذى مازال يكتنف هذه القضايا

ب - الظاهر والباطن فى النظام الاجتماعى.

يتصل بالنقطة السابقة ، نقطة أخرى كثيرا ما تتسبب فى اختلاف الرأى حول طبيعة النظام الاجتماعى فى مجتمع معين ، ويمكن صياغة هذه النقطة على هيئة سؤال : متى يمكن القول بان نظاما معينا قد تغير؟ أو بعبارة أدق : هل يمكن الاستدلال على طبيعة التغير فى نمط الانتاج بالنظر فى التغير الذى ينشأ على شكل ملكية وسائل الانتاج أو بالنظر الى وجود علاقات السوق (الاسعار والنقود .... الخ) أو عدمها؟ ان الاخذ بهذا المنهج ، أى الاقتصار على التغير

فى **الاشكال القانونية** لعلاقات الانتاج دون التعمق فيما طرأ على «**الأشكال الحقيقية**» لعلاقات الانتاج أى العلاقات الطبقية ، يمكن ان يؤدى الى احكام غير صائبه فيما يتعلق بتطور النظام الاجتماعى . والرأى السديد فى هذا الصدد يجب ان يصدر عن دراسة لعلاقات الانتاج فى **جوهرها** لا فى **مظهرها** ، وحقيقة علاقات الناس وخاصة القادة السياسيون - من نظام الانتاج الاجتماعى (٣) . ان اختلاف النظر فى حقيقة التغير فى علاقات الانتاج يثير خلافات عدة حول نشأة البرجوازية الزراعية فى مصر وهل هى بدأت مع استقرار حق الملكية الخاصة للارض فى الخمسينات من القرن الماضى فى عهد سعيد أم أنها نشأت فى مرحلة لاحقه (٤) . كما ان هذه القضية تثير خلافات بشأن وضع القطاع العام فى عهد الثوره وخاصة منذ الستينات وما اذا كان انتقال الملكية الى الدولة قد حول علاقات الانتاج من شكلها الرأسمالى الى شكل اشتراكى (٥) . وسيكون لنا حديث عن بعض هذه المسائل فيما بعد .

جـ - الداخلى والخارجى فى النظام الاجتماعى .

لا جدال فى «أن التغيرات فى المجتمع ترجع أساسا الى تطور التناقضات **الداخليه** فى المجتمع ، وهى التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، التناقض بين الطبقات ، التناقض بين القديم والجديد .... (و) ان تطور هذه التناقضات هو الذى يدفع المجتمع الى الامام ، وهو الذى يخلق القوة المحركة لاحلال مجتمع جديد محل المجتمع القديم» (٦). ولكن ينبغى التسليم بان التناقضات الداخلية قد تكون انعكاسا لعوامل خارجيه ، خاصة عندما يكون المجتمع جزء من نظام اقتصادى راسمالى عالمى تربطه به علاقات هى فى الظاهر علاقات اعتماد متبادل ناتج عن شكل معين من اشكال التقسيم الدولى للعمل وان كانت فى حقيقتها علاقات تبعيه . وهذا شأن الدول المتخلفة . والتطور الاجتماعى لمجتمع هذا شأنه مثل مصر ، لا يمكن ان يفسر تفسيرا سليما بالاشاره الى «داخليات» هذا المجتمع وانما تلزم الاشاره ايضا الى الوضع الخاص لهذا المجتمع فى النظام الاكبر الذى ينتمى اليه تاريخيا والتفاعل

الذى تم من خلال علاقات التبعيه بين القوى المحليه والقوى الخارجية.فالتبعية وان كانت فى أول الامر نتاج التغلغل الاستعمارى فى المجتمع المتخلف ، الا أنها لا تستمر الا من خلال **ربط مصالح طبقات داخلية معينة بمصالح العناصر الخارجية المسيطره ،** ولا تختفى التبعية بالتالى الا اذا تم نسف هذا **الارتباط المصلحى »** بتصفية مثل هذه الطبقات الداخليه . ان « الاندماج التابع » لمجتمع ما فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، لا يفسر فقط تخلف هذا المجتمع اقتصاديا ، وانما هو يفسر فى الوقت ذاته طبيعة البناء الاجتماعى غير المتجانس وغير المستقر بفعل النمو المشوه وغير المكتمل لنمط الانتاج الرأسمالى الى جانب انماط اخرى للانتاج فى هذا المجتمع (٧) . وهذه قضية متصلة بقضية الطبيعة الانتقالية للمجتمع التى تعرضنا لها فى (أ) سالفا .

د – دور الدولة فى المجتمع المصرى

للدولة فى مصر مركز متميز منذ اقدم العصور . فقد استدعت ضرورات الحياة على ارض مصر وجود حكم مركزى وجيش قوى يؤمن لمصر حدا ادنى من التماسك والوحدة الوطنية . وهذه الضرورات تنبع أساسا من أمرين : اعتماد الزراعه المصريه على نظام الرى الاصطناعى وموقع مصر المتميز جيوبولوتيكيا (٨) . فالامر الاول هو الذى ادى الى انعدام الملكية الفردية للارض وتفرد الدولة أو الحاكم بملكيتها لعصور طويلة فى تاريخ مصر ، والامر الثانى هو الذى أدى – مع الامر الاول – الى تعاظم دور الدولة المركزية على مر السنين حماية لمصر من اطماع الغزاة . وهذين الامرين معا هما اللذان بذرا فى نفس الوقت بذور الملكية الفردية وخلقا – عبر سنوات طوال – نواة طبقة رأسماليه فى مصر . فمع اتساع الرقعة المأهولة وتزايد عدد السكان واضطراد التقدم الاقتصادى كانت قدرة الحاكم على السيطرة تستدعى توسيع الصفوة الحاكمه . فكان الحاكم يكافىء الاعوان بمنحهم حق استعمال الارض ، ثم تملكها ، ويسترضى قواد الجيش بان يهبهم الاراضى والاموال ، و يكسب ولاء كبار الموظفين ورجال الدين بنفس الوسيلة . **فليست العلاقة بين**

الواقع الطبيعى (النيل) الجيو بولوتيكى والدولة علاقة احادية الجانب. وانما هى علاقة جدلية متطورة مع تطور قوى الانتاج، تتخذ صورة التناقض بين المركزية واللامركزية، كما تتخذ هيئة التناقض بين الملكية الفردية والملكية غير الفردية لوسائل الانتاج. غير ان هذا التراث المركزى هام ليس فقط لفهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ولكنه هام بنفس الدرجة لتحديد معالم المستقبل. وان كان من الاهمية بمكان ان نعى ان التمركز الشديد لسلطان الدولة لا يشكل فى ذاته تكوينا اجتماعيا اقتصاديا جماعيا، كما انه ليس اقتصاد سوق حر باى حال من الاحوال. (٩)

يتصل بدور الدولة و «الخصوصية التاريخية» لهذا الدور فى مصر، حقيقة اخرى ذات طابع اكثر عمومية، تنطبق على اكثرية دول العالم الثالث. وهى ان مقتضيات النمو الاقتصادى بمعنى التقدم المطرد فى قوى الانتاج وظروف الواقع الاجتماعى / الاقتصادى التى تبلورت من خلال الاندماج التابع لهذه الدول فى النظام الرأسمالى العالمى وما ارتبط به من عدم تجانس البناء الاجتماعى وعدم اكتمال نموطبقة تقدر بذاتها على قيادة المجتمع ككل وفرض نمط انتاجها على بقية الانماط الموجودة فى المجتمع .... كل ذلك يجعل من تدخل الدولة أمرا محتوما. قد تضيق رقعة هذا التدخل من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية أو تتسع، وقد يأخذ شكلا رياديا أو تابعا للقطاع الخاص، وقد يتم تدخل الدولة باشكال مباشرة أو غير مباشرة أو مزيج من الاثنين بدرجات متفاوتة، وقد ينمو نموا اشتراكيا فى احيان معينة أو نموا رأسماليا فى احيان اخرى تبعا لدرجة نمو الصراعات الاجتماعية فى هذا الظرف او ذاك. **ولكنه دور قائم موضوعيا فى كل الاحوال.** ان بعض ما اوردنا من اسباب قد دفع اقتصاديا كلاسيكيا مثل آرثر لويس الى القول بانها «لمصيبة ان يكون لدولة متخلفة حكومة ملتزمة بسياسة الحرية الاقتصادية سواء كان ذلك راجعا الى الكسل أو الاقتناع الفلسفى» (١٠). وهكذا سواء نظرنا الى خصوصية مصر أو الحقائق الاكثر عمومية، فاننا نجد ان الدولة ستلقى بظلها على مجرى الاحداث، شئنا ذلك أو أبيناه.

٣ - من الماضى الى الحاضر

يجمع الدراسون للمجتمع المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية على ان هذا المجتمع كان يعيش أزمة تتزايد حدتها يوما بعد يوم على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . هذه الازمة كانت نتاج مجموعة من التناقضات التى تولدت من وضع مصر كمجتمع تابع فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . تلك التبعية التى تدعمت عبر سنين عديدة بفعل السيطرة الاستعمارية البريطانية والتغلغل الرأسمالى الاجنبى واضطرد نموها بفعل تكون طبقات وشرائح اجتماعية ارتبطت مصالحها ارتباطا عضويا بمصالح المستعمر والرأسمالية العالمية بوجه عام ، ومن ثم لم يكن لها مصلحة أكيدة فى تحقيق الاستقلال السياسى - ناهيك عن الاستقلال الاقتصادى . هذا بعكس الطبقات والشرائح الاخرى التى كانت تعانى من السيطرة الاستعمارية والنفوذ الاجنبى ومن الاستغلال على أيدى الطبقات المرتبطة مصلحيا بهذه القوى الخارجيه . وقد تمثلت نتائج المعاناةوالاستغلال فى تدهور مستوى المعيشة بوجه عام وعجز الاقتصاد عن النموبسبب تبدد القسط الاعظم من الفائض الاقتصادى للمجتمع على هيئة استهلاك ترفى من جانب الطبقات الغنية وفى صورة نزح للخارج على أيدى القوى الراسمالية الاجنبيه . كانت هذه الطبقات غير المرتبطة بالمصالح الاستعمارية والمتضررة من نفوذ الطبقات المحليه المتحالفة مع الاستعمار والمصالح الاجنبية تواقة للاستقلال ، وهى التى انخرطت بالفعل فى النضال السياسى الوطنى سواء بالسلاح فى مواجهة المستعمر أو بالاجتماعات والتظاهرات والاضرابات فى أرجاء البلاد ، بحيث اصبح الجلاء أمرا محتوما ان لم يكن وشيكا . كان النظام القائم اذن يموج بتناقضات طبقية متداخلة مع الصراع الوطنى من أجل الاستقلال ، وكان هذا النظام يتلقى ضربات متتاليه من حركة القوى الشعبية المنظمة حينا والعفوية فى أكثر الاحيان ، تفقده توازنه بعض الشىء وان لم تتمكن من هدمه كليه . ولكن هذه الحركة التى كانت تعبر عن ازدياد حدة الصراع الاجتماعى بين القصر

والاستعمار والطبقات المتحالفة معه من جهة و بقية الطبقات من جهة أخرى ، هى التى مهدت على كل حال ، ضمن عوامل أخرى أهمها هزيمة الجيش فى حرب فلسطين فى ١٩٤٨ ، لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولا يختلف الكتاب الذين تناولوا الاوضاع الطبقية والبناء الاجتماعى عشية الثورة فى ان السيطرة الطبقية كانت تمارس من جانب طبقتين اساسيتين هما طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية وطبقة كبار رجال المال والاعمال فى اطار أوسع من تبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمية بوجه عام وللاستعمار البريطانى بوجه خاص . ولا يختلف الباحثون كثيرا فى ان الطبقة الاولى هى التى تلقت الضربة القاضية بعد فترة وجيزة لم تتجاوز خمسين يوما من قيام الثورة من خلال قانون الاصلاح الزراعى الأول . ولكن الخلاف يثور بشأن تحديد طبيعة التكوين الاجتماعى أو نمط الانتاج السائد عند قيام الثوره . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة الاراء المختلفة ، وخاصة تلك التى حاولت تصنيف العلاقات الاجتماعية فى صنف أو آخر من صنوف انماط الانتاج المعروفه . ولعل اكثر هذه الاراء معقولية ذلك الرأى القائل بان **البناء الاجتماعى المصرى كان – ومازال – بناء انتقاليا** . تعايشت فى ظله انماط مختلفة للانتاج . منها القديم ومنها الجديد . ولكن لا القديم كان قد استنفد كل مبررات وجوده ، ولا الجديد كان قد اكتمل نموه وقوى عوده بدرجة يستطيع معها ان يبسط سيطرته على القديم .

وفى داخل القديم ذاته تنوعت علاقات الانتاج من علاقات فيها ملامح نمط الانتاج الاقطاعى ، وان لم تكن اقطاعا بالمعنى الحرفى ، الى علاقات فيها ملامح نمط الانتاج الخراجى ، وان لم تكن انتاجا خراجيا بالمعنى الدقيق ، الى علاقات تعكس نمط الانتاج السلعى البسيط . كما ان الجديد وان اتخذ ملامح نمط الانتاج الرأسمالى الا انه كان نمطا انتاجيا رأسماليا خالصاً فى قطاع صناعى محدود الحجم وان كان آخذا فى النمو ، وفى القطاع المالى والتجارى . ذلك ان تبلور نمط الانتاج الرأسمالى لا يتضمن فقط ظهور علاقات الملكية

الخاصة ، **وانما ينطوى على تحول حقيقى فى العلاقة بين ملاك وسائل الانتاج وبين المنتجين المباشرين** وهذا يتطلب حدوث تحول «فى سياق الانتاج نفسه ، أى فى العلاقة بين المنتجين المباشرين ووسائل عملهم – اى انه بعبارة اخرى يتضمن تحولا فى القوى المنتجه» (١١) ، **بحيث يكون هناك فصل كامل بين العمل ومجموع وسائل العمل ، وخاصة بين العامل وأدوات انتاجه جميعا .** هذا هو الشرط الذى يتيح تحققه وضع المنتج المباشر ، بعد تحريره تماما من عبوديته لوسائل العمل الشخصية وجها لوجه أمام الاله ، أى أمام وسيله عمل اجتماعية . وهذا هو ما يسير بالطبقات الكادحة نحو الخلاص من العقبات الايديولوجية السابقة على الرأسمالية من ناحية ، وما يزيد على نحو جديد نوعا ، انتاجية العمل من ناحية أخرى . وفى مصر لم تكن هذه الظروف قد اكتملت لنمو الرأسمالية – خاصة فى الريف ؛ فقد كان هناك فصل واسع بين جموع المنتجين المباشرين ووسيلة العمل الاساسية (الارض) بحكم تركز الملكية فى ايدى كبار الملاك ، وكان العمل المأجور شائعا . ولكن الفصل بين العامل ومجموع وسائل العمل لم يتحقق بالكامل ، حيث كان العمال « يذهبون للعمل على أرض المالك ، ولكن بادوات عمل فردية – اى بنفس الادوات التى يعمل بها صغار المستأجرين أو صغار الملاكين »وحيث كان قسم كبير من العمال الاجراء هم أنفسهم صغار مستأجرين أو مالكين لرقع قزمية لا يكفى انتاجها لسد حاجاتهم الاساسيه ، أو مشتغلين بحرف أخرى صغيرة خاصة فيما بين مواسم العمل الزراعية (١٢) .

وهكذا لا يمكن القول بوجود نمط انتاجى راسمالى مهيمن – على الاقل فى الريف ، وانما كان هناك ملاك كبار وفلاحون أغنياء فى طريق التحول الى منتجين راسماليين ، كما كان هناك فلاحون صغار واجراء فى طريق التحول الى بروليتاريا . أما الوضع فى الحضر فكان أكثر تقدما من حيث ان نمو الراسمالية كان أكبر وأوضح ، وان كان نموا مرتبطا عضويا بتبعيه مصر للسوق الرأسمالية العالمية . ومن هنا كانت المجالات الاكثر جاذبية لرأسمالى المدينة

هى المجالات التجارية والمالية المرتبطة بتمويل القطن وتسويقه وانشطة التصدير والاستيراد والتجارة الداخلية والاقراض المحلى والمضاربة وما الى ذلك . أما الصناعة الحديثة فلم تحظ باهتمام كبير ، وان شهدت تطورا محسوسا بالمقارنة بدول متخلفة اخرى عديدة ، و بفعل عوامل عارضة كالحربين العالميتين ، وفى الاطار المحدود الذى يكمل بنية التبعية ولا يتعارض معها . وسواء فى الريف أو الحضر ، فان النمو الرأسمالى كان نموا مشوها بفعل علاقات التبعيه ، ومكبوتا غير قادر على الانطلاق السريع لرغبة كبار الملاك فى المحافظة على العلاقات الانتاجية التى شكلت التربة الخصبة لنموامتيازاتهم فى الريف ، وللتداخل العضوى القرابى والمصلحى فى آن واحد بين كبار ملاك الاراضى وكبار رجال المال والتجارة والصناعة المرتبطين بالسيطرة الاجنبيه .

فى هذه الظروف كانت متطلبات التقدم الاقتصادى والاجتماعى تتطلب كسر هذا التحالف الطبقى الاستعمارى . وهذا ما حاولت الثورة انجازه بالتخلص من الملكية أولا ثم بضرب طبقة كبار ملاك الاراضى ثانيا ، ثم بالتحرر من الاستعمار البريطانى ثالثا . ولكن ذلك لم يكن كافيا لازالة القيود التى تعترض نمو قوى الانتاج كليه سواء فى الريف أو الحضر.صحيح ان هذه الاجراءات قد دعمت النفوذ السياسى للثورة وصحيح ان الاصلاح الزراعى الاول خاصة قد زلزل اركان سيطرة طبقة كبار الملاك السياسية والاقتصادية ، وان فئات ريفية معينة قد استفادت اقتصاديا واجتماعيا ، وصارت تكون قاعدة دعم واسعة لحكم الضباط الاحرار . ولكن هذه الاجراءات ذاتها لم تترجم نفسها فى صورة تغير اساسى فى **قوى الانتاج وعلاقات الانتاج** ، ولم ينتج عنها تبدل حوهرى فى اوضاع الاكثريه الساحقة من سكان الريف ، أى صغار الفلاحين والعمال الزراعيين (١٣) . و يكاد يكون هناك اتفاق على ان محدوديه الاصلاح الزراعى (الاول والثانى) وضيق نطاقه – سواء بنسبة الارض التى خضعت للاصلاح أو نسبة السكان الذين استفادوا منه ، والاسلوب البيروقراطى الذى اتبع فى تنفيذه ، وعدم افساح مجال المشاركة الشعبية فى

تطبيقة قد دعم بشكل ملحوظ موقف طبقة متوسطى واغنياء الفلاحين (٥ - ٥٠ فدان (١٤).

وذلك ليس غريبا ولا متناقضا مع السياسة الزراعية للثورة والتى لم تتبدل منذ قيامها والتى نجد ادق صياغة لها فى الميثاق: «ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الارض وتحويلها الى مجال الملكية العامة، وانما هو يؤمن - استبنادا الى الدراسة والتجربة - بالملكية الفردية للارض فى حدود لا تسمح بالاقطاع»، «ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الارض الى الملكية العامة، وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للارض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الاجراء، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها» (١٥).

استقرت قاعدة الملكية الخاصة للارض اذن منذ قيام الثورة حتى الان، وسمح للنمو الرأسمالى ان يواصل مسيرته فى ريف مصر دون ادنى اضطراب او مقاومة حتى اثناء موجة التأميمات الكبرى فى أوائل الستينات. تم هذا بالفعل لكن الذى لم يتم من السياسة الزراعية للثورة هو اتاحة حق الملكية «لأكبر عدد من الاجراء»، واتساع نطاق النظام التعاونى ليشمل كافة مراحل عملية الانتاج «من بدايتها الى نهايتها». اضطرد النمو الرأسمالى للعلاقات الاجتماعية فى الريف اذن، واتسع معه نفوذ طبقة متوسطى واغنياء الفلاحين لاسباب عدة أهمها:

(أ) تصفية الملكيات الكبيرة وشراء هذه الطبقة لبعض اراضى كبار الملاك القدامى مما وسع من نطاق نشاطهم الاقتصادى ومركزهم الاجتماعى؛

(ب) استثمارت الدولة فى الريف وخدمات الجمعيات التعاونية التى بسطت هذه الطبقة كامل نفوذها عليها بالتواطؤ مع بيروقراطيه الريف، مما حرم صغار الزراع من الشطر الاعظم من خدماتها (١٦)؛

(جـ) حركة التصنيع واتساع الداخلية فى سياق التنمية القومية خاصة خلال

العقد الممتد من منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات ؛

(د) استفادتهم من اعانات الدعم الحكومى للزراعه خاصة للاسمدة والمبيدات وما اليها من مستلزمات الانتاج ؛

(هـ) شراء الاراضى من صغار المزارعين ، خاصة من يملكون اقل من فدان بفعل قانون الاستقطاب الرأسمالى وتدهور أوضاع الطبقة الأخيرة؛

(و) التهرب من سياسات التسويق التعاونى والدورة الزراعية عن طريق تحويل الاراضى الى بساتين للفاكهة ومزارع للنباتات العطرية والطيبه وما الى ذلك من المحاصيل ذات الربح المرتفع ، وهى امكانية غير متاحة لصغار الزراع ذوى القدره المالية المحدودة (١٧)

ولا جدال فى انه قد صحب هذا التطور بعض التقدم فى وسائل الانتاج ، خاصة فيما يتصل بميكنة الرى واستخدام الجرارات الزراعيه (١٨) ، و بعض النمو فى الانتاج الزراعى. لكن الامر الجدير بالانتباه هو أنه فى ظل هذا النمو الرأسمالى للانتاج فى الريف والذى لم تحد من اضطراده أية قيود تذكر ، فان **الانتاج الزراعى لم يحقق أعلى معدلات للنموسوى فى تلك الفترة التى اتسع فيها تدخل الدولة فى القطاع الزراعى والتى نشطت فيها الاستثمارات العامة فى الزراعه والرى كما نشطت فيها حركة التصنيع . وهى الفترة الممتدة من أواسط الخمسينات حتى أواسط الستينات . بينما تراخى النمو فى الانتاج الزراعى عندما تراخى تدخل الدولة وانخفضت نسبة الاستثمارات العامة الزراعية وتباطأت حركة التنمية الاقتصادية القومية بوجه عام منذ أواخر الستينات حتى أواخر السبعينات .** فبينما كان معدل نمو الناتج الزراعى فى حدود ٣٪/٤٪ فى الفترة الاولى ، هبط الى ١,٥٪ - ٢٪ فى الفترة الثانية ، كذلك هبط نصيب الزراعه (والرى واستصلاح الاراضى) من نحو ١٥٪ فى أواخر الخمسينات و ٢٣٪ فى النصف الاول من الستينات من الاستثمار المحلى الاجمالى ، الى نحو ٢٠٪ فى النصف الثانى من الستينات ثم الى ٨٪ - ١٠٪ فى السبعينات (١٩) . وفى نفس الفترة التى تراخى

فيها نمو الانتاج الزراعى ، مع اضطراد التحول الرأسمالى فى الريف لم تتوان رأسمالية الريف الآخذه فى النموعن تحقيق المغانم التى تزيد من دخولها وثرواتها وتدعم مركزها فى البناء الطبقى و بناء القوه فى الريف المصرى . حدث ذلك من خلال السعى لرفع اسعار المحاصيل التى تسلم احبار يا للدولة عدة مرات . كما تم ذلك من خلال تدعيم سيطرة هذه الطبقة على الجمعيات التعاونية فى عام ١٩٦٩، عندما نجحت فى جعل ٨٠٪ من أعضاء مجالس ادارتها ممن لا تزيد ملكياتهم عن عشرة افدنة(بدلا من خمسة)مع اشتراط معرفتهم للقراءة والكتابه . وحدث ذلك من خلال الحصول على وعد من الحكومة بان يكون قانون الاصلاح الزراعى الثالث فى عام ١٩٦٩ هو نهاية تدخل الدولة فى تحديد الحد الاقصى لملكية الاراضى الزراعية . كما تم ذلك أيضا من خلال تغيير نظام التسويق التعاونى للقطن فى عام ١٩٧٣ وهوما فتح الباب من جديد لعودة سماسرة القطن وتجاره . كما تدعم مركز هذه الطبقة من خلال تصفية الحراسات فى عام ١٩٧٤ وعودة أراضى الحراسات لملاكها . وكذلك من خلال تعديل قانون ايجارات الاراضى الزراعيه الذى اعطى المالك حق طرد المستأجر ورفع قيمة الايجار وأباح العمل بنظام المزارعة مما يهيىء الفرص لمزيد من الاستغلال لصغار الفلاحين وكذلك من خلال الضغوط المتواليه للتخلى عن نظام التسويق التعاونى كلية (٢٠) . واليوم يدور الحديث حول زيادة الحد الاقصى للملكية والحيازة فى الاراضى المستصلحة أو القابلة للاستصلاح . وهو حديث يمهد بطبيعة الحال للمطالبة برفع مماثل للحد الاقصى للملكية والحيازه فى الاراضى القديمة .

وهكذا يزداد مركز كبار الفلاحين واغنيائهم قوة ، و يتسع نطاق نفوذهم الاقتصادى والاجتماعى -والسياسى بطبيعة الحال ، و يضطرد النمو الرأسمالى للانتاج فى الريف المصرى ، وان ظلت الطبيعة الرأسمالية منقوصة وغير مكتملة لشيوع وسائل الانتاج المختلفة ، وعدم تحقق الفصل الكامل بين المنتج المباشر وكافة وسائل العمل ، وتنوع انشطة صغار الفلاحين والاجراء ، مع

استمرار علاقات الانتاج قبل الرأسمالية. هذا فى الوقت الذى تتفاقم أزمة نمو الانتاج الزراعى، وتتعاظم مشكلة الغذاء، وتستنفد الواردات من السلع الغذائية الزراعية قسطا ضخما ومتزايدا من موارد النقد الاجنبى. وفى نفس الوقت يزداد توزيع الدخل سوءا فى الريف اذ توضح بعض التقديرات ان نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر بعد ما انخفضت من نحو ٣٥٪ فى سنة ١٩٥٩/٥٨ الى ٢٧٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤، قد عادت الى الارتفاع حتى بلغت نحو ٤٣٪ فى سنة ١٩٧٥/٧٤ (٢١). كما يتضح من الدراسات المتاحة عن توزيع الدخل فى الريف المصرى انه قد مال الى التحسن فى الخمسينات والنصف الاول من الستينات ثم اخذ فى التدهور بانتظام حتى أواخر السبعينات. ومن المؤشرات الجديرة بالنظر:

(أ) ان نسبة الاجور الى الدخل المحلى الزراعى قد أخذت فى الهبوط من ٣٣٪ منذ ٦٥/ ١٩٦٦ حتى بلغت فى عام ١٩٧٦ مستوى مقارب لما كانت عليه فى عام ١٩٥٩ وهو ٢٥٪ تقريبا؛

(ب) أن الانفاق الاستهلاكى لاغنى ١٠٪ من سكان الريف يمثل ٢٧٪ من جملة الانفاق الاستهلاكى فى الريف، بينما لا تزيد نسبة انفاق افقر ٤٠٪ من السكان الريفيين عن ١٩٪؛

(جـ) أن نسبة المساحة التى تحوزها طبقة اغنياء الفلاحين وكبار الملاك (من ١٠ الى ٥٠ فدانا، وهى طبقة الرأسمالية الزراعية الاكثر نموا) قد ارتفعت من ١٨,٨٪ الى ٢٠,٤٪، اى من ٩٧٩,٥ الف فدان الى مليون و ١١٥ ألف فدان فى غضون ثلاث سنوات من ١٩٧٥/٧٤ حتى ١٩٧٨/٧٧، فى الوقت الذى هبطت فيها نسبة هذه الحيازات او الاسر من ٢,٦٪ الى ٢,٤٪ وارتفع بالتالى متوسط حجم الحيازة من ١,٥فدان الى ١٦,١ فدان. أما نسبة الحيازات الاقل من ٣ أفدنة فهى فى ارتفاع مستمر منذ سنة ١٩٦٥، حيث كانت تمثل ٧٥٪ و بلغت حوالى ٨٣٪ فى ١٩٧٨/٧٧ نتيجة لعوامل تفتت الحيازات ولم تزد مساحتها زيادة

تذكر (حوالى ٤٤٪ خلال الفترة من ٧٤/١٩٧٥ الى ٧٧/١٩٧٨، مع احتمال تضخم مساحة هذه الفئة تضخما ظاهريا للاستفادة من الاعفاء الضريبى للحيازات الاقل من ٣ أفدنة) (٢٢).

وهكذا تزداد الفوارق بين الطبقات بدلا من ان يتم «تذويبها» وينمو التمايز الاجتماعى فى الريف يوما بعد يوم، وتتبلور الطبقات الاجتماعية مع اضطراد عملية الاستقطاب الراسمالى، ويتعمق بالتالى الصراع الطبقى فى الريف. وفى الوقت ذاته تنكشف حقيقة المنهج الرأسمالى فى التنمية الزراعية وعجزه عن تطوير الزراعه المصرية والنهوض بالانتاج الزراعى فى ظروف المجتمع المصرى، وهى أنها «تنمية لاقتصاد بعض الافراد، لا للاقتصاد القومى،تنمية للثروات الفردية وليس للثروة القومية» (٢٣). **كما تتضح ضرورة تدخل الدولة - حتى مع الاحتفاظ بالملكية الخاصة للارض - للارتقاء بالانتاج الزراعى؛** حيث توضح التجربة المصرية ان الرأسمالية الزراعية بنموها الناقص وميلها الاستهلاكى الذى لم يفترق كثيرا عن النمط الاستهلاكى الحضرى المتأثر بالانماط الغربية، وتبديدها لجزء كبير من الفائض الزراعى على هذا النحو ومن خلال نزح الفائض للمدينة وتبديده على شراء العقارات والمضاربه، تعجز عن انجاز رسالتها التاريخية فى تطوير قوى الانتاج فى غيبة الاستثمارات العامة والدعم الحكومى.

ذلك هو تطور الاوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى وانعكاساته على النمو الاقتصادى فى الزراعه. والان ننتقل الى دراسة الحضر والقطاعات غير الزراعيه، التى كانت قد انجزت قدرا لا بأس به من النمو الرأسمالى قبيل الثوره، وان كان نموا تابعا للرأسمالية العالمية.

من الحقائق الثابتة فى تاريخ الثوره أنه لم يدر بخلد القائمين بها فى بداية الامر ان لهم دور مباشر فى بناء الصناعة المصرية أو فى الاضطلاع بمهام الانماء القومى بوجه عام. ولذ فان غاية تصورهم كان ازالة القيود التى تعترض حركة

التصنيع والنمو القومى، تاركين لرأس المال الخاص المحلى والاجنبى هذه المهام يباشرها بنفسه دون تدخل من الدولة. ومن هنا نفذ الاصلاح الزراعى الاول ومن ضمن الاهداف المرجوه منه توجيه أموال كبار الملاك الى الاستثمارات الصناعيه. ومن هنا صدرت التشريعات الخاصة بتشجيع رأس المال المصرى والاجنبى على توظيف أمواله فى المشاريع الصناعية، من اعفاءات ضريبيه واجراءات حمائية وتعديلات فى قوانين الشركات، بل وصل الامر الى حد تعديل القانون الصادر فى عام ١٩٤٧ ليجعل مساهمة الاجانب ٥١٪ بدلا من ٤٩٪ لرأس المال الاجنبى (٢٤). ولم تتوان الثوره فى السنوات الاولى من حكمها عن انتهاز كل فرصة لاعلان دعمها وتشجيعها للقطاع الخاص وعزمها على حماية حقوق الملكية الخاصة. ومع ان الدولة تدخلت لانشاء بعض المشاريع الصناعية، الا ان ذلك كان يمثل استثناء للقاعدة العامة. وكان الغرض الاساسى هو **حث القطاع الخاص على التحرك السريع، وتكملة نشاطه، لا الحلول محله.** وكما هو معلوم فان راس المال المصرى وخاصة جناحة الزراعى الذى تأثر بالاصلاح الزراعى ظل عازفا عن الاستثمار الصناعي وظلت المجالات المحببة اليه هى نفس المجالات التى رسخت أقدامه فيها وهى الاستثمار العقارى والتجارى والمالى. كما ان التدفق الذى كان متوقعا لراس المال الاجنبى لم يحدث لاسباب صارت معروفة لدى كتاب تاريخ مصر الاقتصادى.

وأيا كانت الاسباب التى دعت الثورة الى التمسك بالمنهج الراسمالى للتنمية الصناعيه فى أولى سنواتها، أو تلك التى جعلت الرأسمالية المصرية تعزف أو تتردد فى توظيف أموالها فى الصناعة (٢٥) فان الامر المؤكد ان ثمة تناقض قد ظهر بين السلطة الجديده ورجال المال والاعمال المصريين انعكست نتائجه على عجز الصناعة عن النمو فى تلك الفترة. ومع اصرار الحكم الجديد على احتكار السلطة لنفسه - وهذا أمر طبيعى - فضلا عن حاجة الاقتصاد الى بعض المشاريع الكبرى التى ليست هى المجال التقليدى للمشروع الخاص،

اخذت الثوره تدرك تدريجيا انه لا مناص من تدخلها بصورة اكثر كثافة عن ذى قبل لدفع حركة النمو التى كانت تتوقعها الجماهير الشعبية التى لم تبخل بدعمها للثورة منذ قيامها. وكان هذا الادراك يتولد ليس من خلال التأمل الفكرى المنعزل وإنما من خلال معارك فعليه خاضتها الثوره. ولعل بداية التحول نحو بناء قطاع عام قوى ظهرت مع معركة السد العالى والعدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، ومن خلال نضال الثورة من اجل التحرر السياسى والاقتصادى، ومن خلال التناقض بين اهداف التحرر ومحاولات الاحتواء الامبريالى التى لم تكف القوى الاستعمارية العالمية عنها، ومن خلال الانفتاح على المعسكر الاشتراكى. لقد ادركت الثوره اذن من خلال هذه المعارك ومن خلال عجز الرأسمالية الكبيرة المصرية عن حل المشكلات الاقتصادية أو رفض التعاون فى حلها انه لا مناص من اضطلاعها بسلطة التوجيه والتقرير فى الشئون الاقتصادية الاساسيه. و بذلك يعود الاتصال بتقاليد مصر العريقة فى الحكم المركزى وهيمنة الدولة.

و بغض النظر عن التفاصيل المعروفة عن نشأة القطاع العام، فالثابت أن الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ شهدت توسعا ملموسا فى النشاط الاقتصادى الحكومى على حساب تناقص دور كبار الرأسماليين المصريين والاجانب، وان نمطا جديدا للانتاج أخذ فى التشكل والنمو المضطرد، وهو نمط **«راسمالية الدولة»**. اذ برغم التوسع الكبير فى القطاع العام خلال تلك الفترة ظل مسار النمو الرأسمالى هو القاعدة، وظلت علاقات الانتاج الراسمالى هى الحاكمة لنشاط كل من القطاع العام والخاص على السواء، مع استمرار الانتاج السلعى الصغير فى مجالات عديدة فى الحضر. **لقد قامت الدولة ببناء هذا القطاع العام،لا ليحل محل النشاط الخاص، وانما ليوفر له مناخا افضل للنمو** من خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الاساسية والمشروعات الكبرى التى يعجز عن القيام بها وحده، ومن خلال قيام الدولة ببعض المشروعات ومن خلال الاشتراك مع راس المال الخاص فى اقامة شركات مختلطة. وقد نجحت الدولة

فى اقامة هذا القطاع من خلال ضرب معاقل الرأسمالية الصناعية والتجارية المالية الكبيرة و بعض المصالح الاجنبيه، ومن خلال الفائض المتحقق من الاراضى المستولى عليها والتى لم توزع بعد، وومن خلال الدعم الذى حصلت عليه من دول المعسكر الاشتراكى بفضل هامش المناوره السياسية التى تمكنت من الحصول عليه فى ظروف التنافس بين المعسكرين واشتداد ساعد حركات التحرر الوطنى فى الدول المستعمرة آنذاك. فى ظل هذه الظروف الدولية المواتيه، وازاء اعراض الراسمالية الكبيرة وعجز الراسمالية المتوسطة والصغيره عن انجاز تقدم اقتصادى ملموس، لم يكن هناك غير سلطة الدولة الجديدة لتنجز قدرا من التراكم، «البدائى» اللازم لتطوير قوى الانتاج واطلاق طاقات القطاعات المتوسطة والصغيره من الراسمالية الصناعية المصرية فى تلك الفترة.

وحتى عام ١٩٦١ لم يكن المنهج الراسمالى للنمو مطروحا للمناقشة، لا من جانب الفئة الحاكمه التى تنتمى اجتماعيا وتاريخيا الى الفئات الوسطى والصغيرة من الراسمالية الريفية والحضرية الاخذه فى النمو والتى تميل بطبعها نحو المواقف الوسيطة، والعلاقات المتوازنة بين الطبقات والتى لا تسيطر فيها طبقة واحدة على السلطة سواء كانت راسمالية أو عمالية (٢٦)، ولا هو كان مطروحا من جانب الطبقات العمالية والشعبية بوجه عام فى ظل تفرد النخبه الحاكمة بالسلطة، واستبعادهم لهذه القوى من نطاق المشاركة السياسية، ومعاداتهم لاية مبادرات سياسية أو حركة مستقلة للعمال والفلاحين، أو لممثليهم من المثقفين بشتى السبل.

فى ظل هذا الاطار حدث تقدم اقتصادى ملموس خلال تلك الفترة (٥٦-١٩٦١) بالمقارنة بالفترة التى انقضت قبلها من عمر الثورة. اذ زاد المعدل السنوى لنمو الناتج الزراعى من ١,١٪ فى الفترة من ٥٢/١٩٥٣ حتى ٥٤/١٩٥٥ الى ٤,٢٪ فى الفترة من ٥٤/١٩٥٥ الى ٥٩/١٩٦٠، وكذلك ارتفع المعدل السنوى لنمو الناتج الصناعى من ٤,٥٪ الى ٧٪، والتشييد من ٢٪ الى ١٠٪، والنقل والمواصلات من ٣٪ الى ٨,٦٪ الناتج القومى ككل من

١,٣٪ الى ٤,٨٪ سنويا فى هاتين الفترتين (٢٧). ودعم هذا النمو من ثقة النخبة الحاكمة بنفسها وفى مقدرتها على الانجاز وزادها اقتناعا بالضرورة الموضوعية لدور الدولة فى التوجيه الاقتصادى وتحرير النمو من المعوقات الخارجية التى فرضتها علاقات التبعية للنظام الراسمالى العالمى والمعوقات الطبقية الداخلية التى فرضتها سيطرة كبار الراسماليين على الاقتصاد، وساد جو من التفاؤل الذى انعكس فى وضع خطة خمسية طموحه للسنوات ١٩٦٠/٥٩-١٩٦٥. ولكن تنفيذ هذه الخطة اصطدم من أول لحظة بتناقض بدد الامال التى كانت معقودة على دور القطاع الخاص. اذ ان نمو القطاع العام، على ضآلة حجمة ووزنة فى مجمل الاقتصاد القومى الذى لم يتعد ١٨٪ من الناتج القومى حتى عام ١٩٦٠، برغم مشاركته وتعزيزة للقطاع الخاص، قد بذر بذور الصراع بين هذين الطرفين. وهو صراع حول من ستكون له اليد العليا فى تقرير المسائل الاقتصادية. وكان احتكار النخبة الحاكمة للسلطة السياسية ومنع كافة الاطراف من التعبير عن ارادتهم ومطالبهم من خلال النشاط السياسى المنظم نذيرا للقطاع الخاص، والعناصر الراسمالية الكبيرة بوجه خاص، بان الحكومة الثورية لن تتورع عن ضربها اذا تأزمت الامور الى الدرجة التى تهدد هيمنة السلطة. ومن جهة اخرى كانت العناصر الراسمالية الكبيرة تأمل، ومازال القسط الاعظم من راس المال الصناعى والتجارى والمالى تحت هيمنتها، فى ان اظهار نوع من المقامة لاتجاه الحكومة ربما يحد من تطلعاتها و«يحجم» الافق المتحمل لتدخلها فى الامور الاقتصادية. وفى غمار هذا الصراع أحجمت الراسمالية الكبيرة عن تنفيذ نصيبها الضخم فى الخطة الخمسية الاولى، بل وعملت على حجب أموالها عن تمويل التنمية المخططة، الامر الذى اعاق تنفيذ الخطة بوجه عام فى سنتها الاولى وهدد امكانيات التنفيذ فى السنوات التالية.

وهنا قدمت الخبرة المكتسبة فى الفترة السابقة الحل الوحيد الممكن آنذاك. فاذا كان ما تحقق من تقدم فى تلك الفترة لم يتم الا بتدخل الدولة ومركزة الفوائض الاقتصادية بما يسهل توجيهها لمشروعات

التنمية، فان النتيجة المنطقية كانت ان احراز المزيد من التقدم على النحو الذى عبرت عنه الخطة الخمسية يرتهن بالمزيد من التدخل الحكومى والمزيد من مركزة الاموال المتاحة للتنمية بيد الدولة. لم يبد ان فى الامر مجال للاختيار. ومن ثم بدأت الدولة منذ أوائل ١٩٦٠ وطوال النصف الاول من الستينات فى توجيه الضربة تلو الاخرى للراسمالية الكبيرة، وايضا لكبار ملاك الاراضى، والتى كان ابرزها اجراءات يوليو ١٩٦١. وكان نتيجة ذلك ان نما القطاع العام نموا عظيما وسيطرت الدولة بذلك على قطاع المصارف والتأمين وتجارة الاستيراد بالكامل، وعلى شطر هائل من الصناعات التحويلية والاستخراجية وتجارة التصدير. وكما هو معروف صحب هذه الاجراءات منح العمال الحق فى نسبة من الارباح وحق الاشتراك فى مجالس ادارة الشركات التى يعملون بها، وبعض المزايا الاخرى كالتأمينات وتحديد ساعات العمل وما الى ذلك. وقد أمنت هذه الاجراءات فى مجملها تنفيذ الخطة الخمسية الاولى التى تمثل، على ما فيها من عيوب، **العصر الذهبى** للتخطيط والتنمية فى مصر. اذ سجل معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى أعلى مستوى عرفته البلاد وهو ٦٪-٦,٥٪ ونمت فيها قطاعات الانتاج المادى (الزراعة والصناعة) نمواً ملحوظا. وفى الوقت ذاته أدت الاجراءات الاجتماعية الى اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الوسطى والدنيا من السكان كما سبق ذكره.

و يثور جدل شديد حول تحديد طبيعة علاقات الانتاج فى القطاع العام فى تلك الفترة. ان مجموعة الاجراءات التى اتخذت قد سميت رسميا «اجراءات اشتراكية»، والفترة ذاتها وصفتها المواثيق الرسمية، خاصة ميثاق العمل الوطنى، بانها فترة «تحول اشتراكى»، **فماذا كانت طبيعة علاقات الانتاج حقا فى تلك الفترة؟** ثمة فريق يرى بأنها وإن لم تكن علاقات انتاج اشتراكية فانها كانت علاقات انتاج «لا راسمالى». بينما يرى فريق آخر انها كانت علاقات انتاج من النوع المميز لرأسمالية من نوع خاص هى «راسمالية الدولة»، وان المسيرة الجديدة لم تكن سوى استمرار فى المسيرة السابقة التى

تشكلت فيها راسمالية الدولة. بينما يرى فريق ثالث انها لم تكن سوى نمط انتاج بيروقراطى ومركزة بالغة للاقتصاد بيد الدولة على نحو متواصل مع تقاليد المركزية الشديدة والحكم الموحد فى تاريخ مصر، ليست اشتراكية كما انها ليست رأسمالية. واخيرا، هناك فريق رابع يرى انها كانت مجرد «علاقات انتقالية»، لا هى بالراسمالية ولا هى بالاشتراكية، وانما يمكن أن تصبح راسمالية أو اشتراكية حسب طبيعة الظروف الموجودة واتجاهات تطورها.

والحق أن كلا من هذه الآراء يحتوى على عنصر من الحقيقة. **فهى بالقطع لم تكن علاقات انتاج اشتراكية أو بسبيل التحول الى اشتراكية.** مثل هذا النوع من العلاقات لا يكفى لقيامه وسيادته مجرد تحول الملكية من شكلها الخاص الى شكلها العام ولا وجود خطة قومية برغم ان هذا وذاك ضرورى لقيامها. اذ انه فى ظروف معينة يمكن أن تتحول الملكية العامة لوسائل الانتاج الى اطار لنمو راسمالية من نوع جديد، وان تكون الخطة أداة طيعة لتحقيق مصالح طبقة أو طبقات معينة على حساب بقية الطبقات، اى تصبح الخطة وسيلة لنشوء علاقات استغلالية. اذ العبرة ليست بتواجد هذه الاشكال القانونية كالملكية العامة والخطة، وانما العامل الحاسم فى تحديد طبيعة علاقات الانتاج ومستقبلها هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين، اى الطبقة العاملة، وحلفائها من الشرائح المختلفة على السلطة السياسية، اى سلطة الدولة. أن الخط الفاصل بين الاشتراكية والراسمالية هو هيمنة المنتجين المباشرين على ظروف عملهم وانتهاء الفصل بين هؤلاء ووسائل الانتاج، وسيطرتهم على العملية الانتاجية وعلى التصرف فى الفائض الاقتصادى بانفسهم، وهذا يتطلب ان تكون سلطة الدولة فى حوزتهم. و يتوقف الاتجاه الذى تأخذه علاقات الانتاج على ما اذا كانت سلطة العاملين الحقيقيين على الانتاج واجهزة الدولة فى تزايد أو تناقص، وعلى ما اذا كانت حركتهم المستقلة تدعم أو تقيد، وعلى ما اذا كانت الفئة التى تدعى تمثيلهم وحماية مصالحهم معزولة عنهم وتضع نفسها فوقهم وتحتكر سلطة اتخاذ القرارات الهامة فى غيبتهم

أو تسعى باستمرار لتحريك حماسهم وتشجيع مبادرتهم واشراكهم اشراكا فعليا فى اتخاذ القرارات. واكبر الظن ان هذه الشروط لم تتوفر خلال **الفترة الانتقالية** فى النصف الاول من الستينات. ولم يكن ذلك ناتجا فقط عن كون الفئة الحاكمة لم يكن لها جذور اشتراكية فى المجال الفكرى أو لانها تنتمى الى البرجوازية المتوسطة والصغيرة اجتماعيا وتاريخيا أو للطبيعية «الأبوية» للتغييرات الاجتماعية التى بدأت. وانما كان ذلك ناتجا أيضا عن عدم نضج الوعى الاشتراكى عند «الطبقات صاحبة المصلحة فى الاشتراكية» بفعل العلاقات الاجتماعية المتخلفة والمتوارثة جيلا بعد جيل، و يفعل محاصرة نشاط المثقفين الثوريين وعزلهم عن المعترك السياسى، وعدم السماح بمشاركتهم الا فى الحدود التى تراها الفئة الحاكمة و بالشروط التى تضعها هى.

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة اذا وضعنا علاقات الانتاج فى القطاع العام خلال الفترة الانتقالية هذه بأنها كانت «**علاقات اشتراكية من حيث الشكل، ورأسمالية من حيث المضمون**». فهى اشتراكية شكلا لان علاقات الانتاج اتخذت من الملكية العامة لوسائل الانتاج الاساسية والتخطيط القومى ومشاركة العمال فى الادارة والارباح، وهى عناصر ضرورية للاشتراكية أو للتحول نحو الاشتراكية، ثوبا لها واطارا لسريان مفعولها. وهى رأسمالية مضمونا لان السيطرة الفعلية للمنتجين المباشرين، أو حتى لممثليهما الحقيقيين، على الانتاج لم تتحقق، ولان السلطة السياسية كانت بيد عناصر يفصل بين معظمها والجماهير الكادحة بون شاسع من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى والتطلعات، ولان مشاركة العمال فى ادارة المشروعات كانت هامشية وشكليه وظلت السيطرة الفعلية على الادارة لاعضاء مجالس الادارة من البيروقراطيين والضباط المسرحين من الخدمة، بل وأيضا لبعض العناصر الراسمالية القديمة من أصحاب المشروعات المؤممة الذين لم يكن ممكنا التخلى عنهم بما لهم من خبرة ودراية فى ظل غياب البديل، وهو العناصر الاشتراكية المؤهلة لمثل هذه المهام.

ولم تكن علاقات الانتاج الفعلية تمثل بالطبع مصالح الراسمالية الكبيرة وهى الفئة المضروبة . ولم تكن تمثل مصالح الطبقة العمالية وهى الفئة المستبعدة من نطاق الهيمنة على الانتاج والسيطرة السياسية . ولم تكن بالقطع تمثل مصالح كل الناس أو كل الشعب ، فذلك أمر مستحيل التحقيق الا عندما تختفى الطبقات ذاتها و ينتهى الانقسام الطبقى للمجتمع . **إذن فمن كانت الطبقات التى عبرت هذه العلاقات - موضوعيا وتاريخيا - عن مصالحها غير الطبقات البروجوازية الوسطى والصغيرة؟** ألم تكن عناصر هذه الطبقة هى المديرة والمنفذة لنشاط القطاع العام والمهيمنة على رسم خططه؟ بلى. لقد تولى قيادة القطاع العام الراسماليون البيروقراطيون أو الموثوق فيهم حتى لو كانوا غير موثوقى الكفاءة، بل تولى قيادته بعض من أعدى أعداء الاشتراكية. فكانت النتيجة ان أصبحت قيادة القطاع العام عبئا على فاعليته لعدم إيمان القائمين عليه بجدوى هذه الفاعليه. **وكانت عونا عليه للقطاع الخاص لانتماء القائمين عليه وعيا ومصلحة للقطاع الخاص، وأداروه ادارة رأسمالية لانهم لا يعرفون من الادارة الا شكلها الرأسمالى»**. (٢٨) من خلال هذه السيطرة أستطاعت البرجوازية المتوسطة، والصغيرة بدرجة أقل، ان تفرض اولوياتها على الخطة. فانتجت السيارة والثلاجه والتليفزيون وتركت وسائل النقل العام تتآكل وتضمر، و بذرت بذور الازمات التى عرفناها فيما بعد فى كل مما يتصل بالاحتياجات الاساسية للجماهير، وتحيزت فى توجيه الإستثمارات للحضر حيث تعيش . من حساب الريف حيث تعيش النسبة الكبرى من الفقراء والامين وأصحاب الامراض. وكان مثلهم الأعلى فى أنماط الاستهلاك واساليب الادارة والتكنولوجيا هو الغرب الرأسمالى حتى فى الوقت الذى كانت السلطة تناوى فيه الاستعمار و يضطرد تعاملها مع الشرق الاشتراكى. ولم يكن حديثهم عن الاشتراكية إلا نفاقاً فى العلن وسخرية فى السر. ولا جدال فى أن الجماهير قد استفادت من القطاع العام فى شكل فرص العمل التى وفرها والسلع والخدمات

التي قدمها باثمان معقولة لا ترهق هذه الفئات . وان ما تحقق فى نمو فى الستينات ، بل وما تحقق من نمو بعد ذلك على ضعفه ، وصمود البلاد خلال حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ كان للقطاع العام فضل كبير فيه . **لكن المستفيد الاكبر كان هو الرأسمالية المحلية والعناصر المتطلعة للانخراط فى صفوفها والتى وجدت فى حمى القطاع العام «فرصتها التاريخية» للازدهار ولفرض رؤيتها الخاصة على مجرى النمو الاقتصادى ، ولنشر قيمتها وأنماط سلوكها وتطلعاتها على المجتمع كله .**

سيطرت هذه العناصر اذن على القطاع العام والخطة . ونمت فى ظل هذه السيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية . واستطاعت هذه العناصر أن تنجز قدرا هائلا من التراكم المالى الذى ظل الجزء الأعظم منه مبعدا عن العمل ، حتى حانت اللحظة المناسبة للانقضاض على القطاع العام ولاستئناف الراسمالية الخاصة لنشاطها ، فتحول الى **تراكم راسمالى** يغذى النمو الراسمالى الذى نشهده اليوم . وقد تعددت مصادر هذا التراكم واشكاله على النحو التالى :

(أ) الفوائض المتحققه من النشاط الراسمالى الخاص الذى ظل طليقا فى الزراعة وفى مجالات التجاره الداخلية والمقاولات (خاصة من الباطن) والخدمات والانتاج السلعى الصغير ، الذى عززته التنمية العامة ووسعت له السوق الداخلية بل والخارجية أيضا (كما حدث بالنسبة لمنتجى الاثاث مثلا) ، و يسرت له الدولة التمويل اللازم .

(ب) الأرباح المتحققة للقطاع الخاص من تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام ، خاصة فى مجال التوريدات والمقاولات ، ودخوله وسيطاً لتداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المزايدات والمناقصات .

(خ) الارباح غير المشروعة للقطاع الخاص من خلال التواطؤ مع موظفى الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لا تتسم بالمواصفات المطلوبة ولا تحقق أفضل الشروط الممكنة للاطراف الاخيرة .

(د) الثروات التى كونها موظفو الحكومة والقطاع العام من خلال الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد، مقابل «تسهيل الامور» للقطاع الخاص، ومن خلال استغلال النفوذ والسيطرة على الاجهزة الاقتصادية والاستيلاء دون وجه حق على الاموال العامة، وفرض الأولوية من خلال الوساطات لحصولهم واقاربهم على السلع النادرة التى تعرضها الدولة للبيع كالسيارات وغيرها من السلع المعمرة، والارض والشقق، والمتاجرة فى جانب منها، وكذلك من خلال اساءة التصرف فى أموال الحراسات، ومن خلال المشاركة المستترة فى النشاط الخاص.

(و) أرباح القطاع الخاص من خلال تجارة السوق السوداء التى فرضتها ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع، ومن خلال الاستيلاء على السلع أو الخدمات التى تلقى دعما حكوميا دون وجه حق، ومن خلال التهريب للداخل والخارج.

(ز) الثروات التى تحققت لبعض الافراد من خلال التهرب من قوانين تحديد ملكية الاراضى الزراعية والحيازة والايجارات والتأمين على العمال والحد الادنى للاجور، وقوانين الرقابة على النقد والجمارك والضرائب وغيرها.

(جـ) الاموال التى تراكمت للقطاع الخاص و بعض العاملين فى القطاع العام من خلال تخريب هذا القطاع بشتى السبل: من خلال الرفع المصطنع لتكاليف الانتاج نتيجة لعقد الصفقات المربحة للقطاع الخاص، ومن خلال تحويل عملاء القطاع العام الى القطاع الخاص اما بالتواطؤ مع الاخير أو بمجرد وضع العراقيل الادارية فى الطريق، ومن خلال الاتفاقات الضمنية على الاصطناع الازمات فى بعض السلع ومن خلال السرقة الصريحة والاسراف والاتلاف (حرائق المخازن التى «يتصادف» حدوثها قبيل موعد الجرد السنوى بقليل).

(ط) المدخرات التى كونها بعض العاملين فى الحكومة والقطاع العام من خلال استثمار **التراكم الرأسمالى البشرى** اى الخبرات والمهارات

والمعلومات التى اكتسوبها فى عملهم ، ثم هجر العمل فى الحكومة والقطاع العام اما لممارسة نشاط مستقل أو للاشتغال باجور أعلى فى القطاع الخاص أو الهجرة الى الدول العربية الغنية .

شهدت القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعى فى مصر اذن تطورا ملموسا تمثل فى نمو الطبقة الرأسمالية ونمط الانتاج الرأسمالى بمعدلات متسارعة خلال السنوات الخمسة عشر الماضية ، و بعد أن كانت الرأسمالية المصرية «تمثّل أساسا خلال مرحلة التحول الاجتماعى (الذى بدأ فى أوائل الستينات) فى الراسمالية المتوسطة والصغيرة ، وبجانبها بقايا الرأسمالية الكبيرة فى تجارة الجملة والمقاولات ، نمت طبقة جديدة بيروقراطية من كبار الموظفين ورجال القطاع العام . ولم تلبث ان تشابكت مع عناصر الرأسمالية الباقية . ثم افاد الجميع مع التنازلات التى تمت بعد الهزيمة ، ومن السكوت على محاولات التنمية غير المشروعة التى تتابعت وتضخمت بحيث تشكلت فى النهاية رأسمالية كبيرة صارت هى الركيزة الاقتصادية لسياسة الانفتاح . فلما أعلنت هذه السياسة كان سندها الاجتماعى جاهزا من قبل ..... وهكذا أصبحنا بعد سياسة الانفتاح وقد تغلبت كفة النمو الرأسمالى ، وتهيأت الظروف لسيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية» (٢٩) .

فى ضوء ما حدث «تاريخيا» منذ قيام الثورة حتى اليوم ، و «موضوعيا» أى بغض النظر عن النوايا والامانى والشعارات التى طرحت ومازالت تطرح ، و بغض النظر عن الاشكال القانونية التى قد تتخفى وراءها علاقات الانتاج الحقيقية فى فترة أو أخرى ، ألم يكن **الاتجاه العام** للتطور الاقتصادى والاجتماعى هو الاتجاه الرأسمالى ؟ وهل نجانب الصواب اذ مازعمنا أن التغيرات التى عرفها النظام الاقتصادى والاجتماعى خلال تلك الفترة (عند المنعطفات التاريخية فى منتصف الخمسينات واوائل الستينات واوئل السبعينات) لم تكن غير **ذبذبات** كبيرة أو صغيرة حول هذا الاتجاه العام ؟ **فلم تمثل هذه التغيرات تحديا جذريا لهذا الاتجاه العام الرأسمالى ولا**

تناقضا أو قطيعه كليه معه، بقدر ما كانت تعبر عن مقدرة النمو الرأسمالى، فى الظروف التاريخية المتاحة، على التكيف مع هذه الظروف بتغيير أشكاله ووسائله لا بتغيير مضمونه وأهدافه.

فبعد أن ثبت عجز الرأسمالية الخاصة عن إنجاز رسالتها التاريخية وهى تطوير قوى الانتاج فى غيبة تدخل الدولة والعون الحكومى فى اوائل الخمسينات، لم يكن امام النمو الرأسمالى الا أن يغير من صيغته و يسمح تدريجيا بقيام قطاع «راسمالية الدولة التابعة»، بمعنى ان الدولة لا تحل رأس المال الخاص فى مهمة الانماء الاقتصادى وانما تساعد هذا النمو وتعمل على استكماله، ولكن نظام رأسمالية الدولة بطبيعته نظام انتقالى غير مستقر وان بدا انه ينطوى على توازن معين بين قطاع الدولة الرأسمالى والقطاع الخاص الرأسمالى، فهو توازن مؤقت، لا يلبث الا أن تتطور معه الاوضاع اما نحو سيطرة قطاع الدولة واما نحو سيطرة القطاع الخاص (٣٠). وقد تمخض الصراع بين هذين الطرفين عن فوز قطاع الدولة فى اوائل الستينات، وصارت القيادة للقطاع العام فى النصف الاول من الستينات. ولذا يمكن وصف القطاع الانتقالى فى تلك الفترة بانه نظام **«رأسمالية الدولة القائدة»** بمعنى أن الدور القيادى فى العملية الموضوعية للنمو الرأسمالية كان من نصيب الدولة، اى الجناح البيروقراطى/العام للراسمالية المصرية.

ولكن الصراع لم يتوقف بين جناحى الرأسمالية. **الجناح الخاص والجناح العام** طوال الفترة الانتقالية هذه. وتضافرت أسباب شتى منذ منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات (أهمها عزل «قوى الشعب العاملة» عن ممارسة السلطة الفعلية بقيادة الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين أو ممثليهم الحقيقيين، وهزيمة ١٩٦٧ لتحسم هذا الصراع **-مؤقتا بالتأكيد-** لصالح الجناح الخاص للرأسمالية المصرية. وعادت الاوضاع لتسير مرة أخرى فى ظل «رأسمالية الدولة التابعة» منذ اوائل السبعينات. لقد نجحت الرأسمالية المصرية فى «تحجيم» دور الدولة بحيث تكون الخادم لمصالح

الرأسمالية الخاصة، التابع لها وللرأسمالية الأجنبية التى انفتحت الابواب أمامها من جديد. ولم يعد الدور المرسوم للدولة والقطاع العام موضع تستر أو تورية بعد ما استتب الامر **للتحالف الجديد: التحالف بين رأس المال المحلى ورأس المال الاجنبى والدولة** (٣١). ولعل بيان رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٩ بمناسبة تقديم الموازنة والخطة قد عبر عن هذا الدور الجديد للدولة أصدق تعبير بقوله: سوف تعمل الحكومة على تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص (المحلى والاجنبى بالطبع) بدعم البنية الاساسية وتوفير المرافق وتشجيع الادخار والاستثمار ورفع العراقيل من الطريق وتوفير الامن والاستقرار وسيادة القانون. كما قد تقوم الحكومة عن طريق القطاع العام ببعض المشروعات الاستراتيجية الاساسية التى يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، **ولكنها سوق تترك الباب مفتوحا على مصراعيه للقطاع الخاص»**، وقوله: «لقد انتهى العهد الذى كان القطاع العام يتحمل فيه وحدة عبء التنمية وقد انتهى العهد الذى كان القطاع العام يضمن فيه العمل لكل مواطن يرغب فى ذلك، وهذا أمر طبيعى» (٣٢).

نحن إذن إزاء **وضع انتقالى مختلط وبالتالى غير مستقر** لانه عامر بالتناقضات ليس فقط بين جناحى الرأسمالية الخاص والعام، وانما أيضا بين الرأسمالية الكبيرة والصغيرة والرأسمالية المحلية والاجنبية وبين الرأسمالية ككل والجماهير العاملة فى القرية والمدينة. وهو وضع تنمو فيه الرأسمالية بجناحها الخاص نموا هائلا، وتقوى علاقات الانتاج الرأسمالية فى الريف والحضر على حد سواء، من غير أن يُقضى بعد على ألوان أخرى من علاقات الانتاج قبل الرأسمالية. بل أن بعض هذه العلاقات يشهد نموا هو الاخر نتيجة لبعض السياسات التى اتبعت وبسبب انفتاح مجالات العمل فى الدول العربية الغنية أمام قطاعات عريضة من الشعب المصرى (٣٣)، مثل علاقات الانتاج الخاصة «بالمزارعة» فى الزراعة وعلاقات الانتاج السلعى الصغير فى قطاع الحرفيين. **فلم يتحول بعد الاقتصاد المصرى الى إقتصاد رأسمالى مكتمل البنيان، وان كانت العناصر الرأسمالية فيه هى أكثر العناصر نموا.** وان

بدا أن الرأسمالية الخاصة قد صارلها اليد الطولى وحسمت الصراع لصالحها اليوم فان «دوام الحال من المحال»، خاصة فى ظل هذا الوضع الانتقالي العام الذى تشهد البلاد منذ سنوات طوال، والوضع الانتقالى الخاص **لرأسمالية الدولة التابعة** الذى يميز واقع الحال هذه الايام.

٤ - مستقبل النظام الاجتماعى والتنمية الاقتصادية.

فى اى اتجاه سيتطور النظام الاجتماعى وما هى التغيرات التى ستطرأ على عملية التنمية الاقتصادية فى المستقبل؟ الى أين يقود هذا التحالف الجديد بين الدولة ورأس المال المحلى والاجنبى؟ وهل سيقدر على حل مشكلة مصر الاقتصادية؟ أى هل له من الصلاحيات ما يمكنه من إنجاز التحرر السياسى والاقتصادى الذى هو شرط كل نمو اقتصادى راسخ وتقدم اجتماعى مكين؟ هل يمكن ان تنجز تنمية بمعناها الشامل الطويل الاجل بالمنهج الرأسمالى فى اطار البنية الاجتماعية الانتقالية للمجتمع المصرى؟ والى اى طريق ستقودنا التناقضات الكامنة فى الحل الرأسمالى فى السنوات القادمة؟

لقد دشنت سياسة الانفتاح فى أول الامر بدعوى افساح المجال امام الاستثمارات العربية والاجنبية والاستفادة من الفرص المتاحة للتمويل الخارجى لدعم التنمية الاقتصادية، وعلى أن يظل القطاع العام «الاداة الاساسية لتنفيذ أى خطة للتنمية»، و «الضمان الرئيسى لان تظل القرارات الاقتصادية الهامة قرارات مصرية، تعبر بالفعل عن استقلال مصر الاقتصادى» طبقا لورقة اكتوبر([٣٤]). ولكن واقع الحال بعد ست سنوات من هذا الاعلان، يفيد ان **الدعامة الرئيسية لسياسة الانفتاح هى الرأسمالية المصرية**، اذ بلغت نسبة مساهمة المصريين فى مشروعات الانفتاح ٥٨٪، ولم تتعد مساهمة رأس المال الاجنبى ١٨٪ ورأس المال العربى ٢٤٪، طبقا لبيان رئيس الوزراء المشار اليه آنفا. وترفض الحكومة الدعوى القائلة بان مشروعات الانفتاح قد اتخذت توجها استهلاكيا، والحكومة نفسها هى التى كانت تجأر بالشكوى منذ سنتين من الاتجاه الاستهلاكى للانفتاح، و يقرر بيان رئيس الوزراء أنه اذا كان ثمة مشروعات يمكن وصفها بأنها استهلاكية «فهى لا

تتعدى ١٩ مشروعا فقط تبلغ جملة استثماراتها ٣٠ مليون جنيه ليس غير. ومادام القطاع الخاص قد أثبت وجوده وفعاليته فى نظر الحكومة فلم يعد ثمة مبرر للشك فى اخلاصه وكفاءته ولم يعد هناك مانع أن تؤتمن و يسيطرة على مصير البلاد الاقتصادى، ولم يبق لنا الا أن نعترف مع وزير الاقتصاد بأن «**القطاع الخاص المصرى هو صلب التنمية الاقتصادية يشاركة فى ذلك القطاع الاجنبى**، لان التجربة السابقة اثبتت ان الحكومة لا تعتبر من العناصر الجيدة لادارة المشروعات الصناعية والزراعية، لهذا فاننا سنترك القطاع الخاص ليعمل بكل الجهود ليتطور و ينمو» (٣٥) فهل ستقوى الراسمالية المصرية على النهوض بهذه المهمة؟

ان ذلك يدعونا الى النظر فى **الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية**. وهى طبيعة خاصة لان الراسمالية خاصة الكبيرة لم تتطور فى مصر تطورا طبيعيا كما حدث فى البلاد الرأسمالية المتقدمة. وانما تطورات فى ظلال التبعية واحضان الاستعمار الامر الذى جعلها من البداية مخلوقا مشوها ولد بعاهة لا سبيل للتخلص منها. وتطورت ليس انعكاسا لمقتضيات تطور قوى الانتاج الداخلية وانما استكمالا لبنية التبعية. ونمت فى الفترة الاخيرة نموا طفيليا فى رحم القطاع العام وعلى اكتافة، فشوهته هو الاخر، وعاقت نموه، وأفشلت النمو الاقتصادى الذى قام على اساسه، أولا، ثم نموا تابعا للرأسمالية الاجنبية من خلال المشاركة والتوكيلات وفتح السوق للمنتجات الاجنبيه، حتى لو أدى ذلك الى تخريب الصناعة الوطنية، ثانيا، ان الطبيعة الخاصة للراسمالية المصرية وخاصة الطبقة الرأسمالية الكبيرة التى رغدت صاحبة الدور المؤثر اقتصاديا وسياسيا تتلخص فى انها طفيلية أولا، ومستهلكة ثانيا، وتابعة ثاليا. ولذا فانها عاجزة بالضرورة على انجاز اى تطوير حقيقى لقوى الانتاج على المدى الطويل، تطويرا مستقلا يؤمن الانطلاق الذاتى للاقتصاد القومى.

فهى رأسمالية طفيلية لانها لا تقوم على تطوير الانتاج المادى وانما تقوم وتزدهر فى الاساس على الخدمات والتجارة والمقاولات والسمسرة والمضاربة رأسمالية تجارية فى الاساس. والنشاط التجارى يغلب عندها كل نشاط».

هذه الرأسمالية التجارية «تسبغ طابعها الطفيلى على الرأسمالية المحلية كلها» حتى على الرأسمالية الصناعية التى تقضى عليها ظروف عملها فى بيئة يغلب عليها طابع الرأسمالية التجارية». أن تحقق نفس العائد النقدى الذى تحققه الرأسمالية التجارية بغير انتاج، والا عدلت عن الصناعة الى التجارة - مثلما يحدث كثيرا فى هذه الايام. ومن أجل تحقيق هذا العائد المغرى يجب أن تتصلح بوضع احتكارى ما «لا يلبث ان يعجزها عن التطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة، بل أنها «لا تعنى بذلك فى النهاية مادامت تجد مشتريا يتمنى الحصول على منتجاتها» (٣٦) وهى رأسمالية طفيلية أخيرا لانها تعيش على ازمات المجتمع لا على تفريج هذه الازمات.

وهى رأسمالية **مستهلكه** مبدده للفوائض التى تتراكم بين ايديها، لا تميل الى الاستثمار الانتاجى ولا تتصور اغراق اموالها فى استثمارات ثابتة، تحرمها من اقتناص فرص الربح السريع هنا او هناك. ولذا فهى لا تسلك مسلك الرأسمالية العادية المعروفة تاريخيا بالاقتصاد فى الانفاق والاستثمار فى تطوير قوى الانتاج. ذلك انها لا تنحدر من أصلاب هذه الرأسمالية المنتجة ذات الرسالة التاريخية المرموقة فى الدول المتقدمة؛ وانما هى الابن غير الشرعى، الابن العاق، لهذه الطبقة. فمن ياتى اليه المال من اسهل الطرق، لا يقدر للمال قيمة، يبدده ذات الشمال وذات اليمين- ولا يشغل البال بآت العيش قبل الاوان.

وهى راسمالية **تابعة** بالضرورة للراسمالية العالمية، لانها ولدت هكذا وشبت هكذا وستشيخ هكذا. فتلك هى عاهتها التى ولدت بها ولا سبيل لعلاج اية عاهة مزمنة علاجا يقضى على اسبابها كلية. فهى تابعة بحكم نشأتها وتطورها. لا تتعامل مع الرأسمالية العالمية من موقف قوة وانما من موقف ضعف. فهى لا تقدر على منافستها، ولم تفكر يوما - ولا هى تقدر - على تكوين قاعدة نموها المستقبل ازاء الرأسمالية العالمية، بخلق صناعات وسائل الانتاج ويخلق التكنولوجيا المحلية. ولذا لا حياة لها ولانماء الا فى ركاب سيدها، ولا ركيزة لتطورها غير ركيزة التحالف مع رأس المال الاجنبى، الذى يهدد

استقلال البلاد و بعيد السيطرة الاجنبية اليها ؛ ذلك التحالف الذى هو أساس قيام الاستعمار الجيد وعماد وجوده. ولانها رأسمالية تابعة، لا تعيش ولا تنمو الا فى ظلال السيطرة الاجنبية والعمالة للرأسمالية العالمية «لا يبقى لها الا ان تكون هى الطرف الممثل «للارادة الوطنية» الذى تحتاج اليه الرأسمالية العالمية لتستولى على الموارد المالية والبشرية فى أمتنا، .... لا يبقى لها، لمجرد أن تعيش كرأسمالية، الا أن تكون «وسيط» الدولة الرأسمالية فى محاولتها السيطرة على أمتنا عن طريق التبعية» (٣٧). انها تضع نفسها **موضوعيا** فى صف أعداء أمتها، وتتخلى عن آمال شعبها فى التحرر والاستقلال.

تلك اذن هى الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية **ككل وكطبقة لا مجموعة افراد.** فالرأسماليون كأفراد قد يكونوا أناسا أفاضل، ظرفاء وكرماء، يؤدون الفرائض ويحبون وطنهم. ولكنهم كطبقة لا يملكون الا أن يتصرفوا طبقا لقوانين السوق ونواميس الربح. فى ظل هيمنة هذه الطبقة ستتطور الاوضاع الاقتصادية وفقا لمفهومها وقوانين عملها فى اطار تحالف الدولة ورأس المال المحلى ورأس المال الاجنبى. وذلك خلال فترة قد تطول أو تقصر. ولكنها لا يمكن ان تستمر الى مالا نهاية لان بذور فنائها كامنة فى طبيعتها هذه، ولان علاقات الانتاج التى تقيمها لا تتمشى مع الضرورات الموضوعية لتطور حقيقى فى قوى الانتاج، والسؤال الآن: ما وهى طبيعة التنمية التى سينجزها هذا التحالف المميز لنمط رأسمالية الدولة التابعة (٣٨)» ؟ ما هو مسار النمو الاقتصادى والمجتمع فى ظل رأسمالية خاصة حولت قطاع الدولة التابع لها، وتحولت هى ذاتها لتابع للرأسمالية العالمية؟

يمكن وصف نمط النمو المتوقع خلال الفترة المقبلة، والتى قد تطول او تقصر وفقا لعوامل سنتطرق اليها فيما بعد، على النحو التالى:

(أ) **انه نمو الاولوية فيه للقطاعات غير السلعيه،** وخاصة تلك القطاعات منها المتوجهه اساسا لتلبية احتياجات الطبقات الموسرة. ولهذا يتوقع ان تنمو قطاعات التجارة والمال والاسكان الفاخر والنقل الخاص والاتصالات والاسكان فوق المتوسط والفاخر والسياحة نموا هائلا. فذلك هو المجال التقليدى والمأمون للقطاع الاكبر من الرأسمالية المصرية أولا. وهذه هى القطاعات التى صارت تجد سوقا واسعة بفعل الثروات المتراكمة فى أيدى قلة من المجتمع فى السنوات الاخيرة ثانيا. وهذا هو الاتجاه العام كما تكشف عنه البيانات الرسمية وتقارير الهيئات الدولية مانحة «شهادات الثقة للاقتصاد المصرى» ثالثا. فطبقا للبيانات المتاحة وتقارير البنك الدولى كانت قطاعات التجارة والمال والنقل والمواصلات هى المستفيد الاكبر من «تحرير الاقتصاد». وفى حين أن معدل النمو العام يناهز ٨٪ فى السنتين الاخيرتين، فقد حققت هذه القطاعات نموا بمعدلات تناهز ١٢٪ و ١٤٪. وها هنا يكمن السر وراء ارتفاع معدل النمو العام. ايضا اتجهت استثمارات مشروعات الانفتاح هذه الوجهة؛ حيث يبلغ نصيبها نحو ٥٣٪ من جملة الاستثمارات الانفتاحية (٢٢٪ للسياحة، ١٣٪ للاسكان، ٨٪ للبنوك وشركات الاستثمار، ٨٪ للخدمات الاخرى وأهمها المستشفيات الخاصة، ٢٪ للمقاولات) (٣٩). كذلك فان الخطة الخمسية ٨٠ - ١٩٨٤ تكشف عن نفس الاتجاه، حيث تفوق معدلات نمو الناتج فى قطاعات النقل والمواصلات والتجارة والمال و «الخدمات الاخرى» معدلات نمو بقية القطاعات باستثناء البترول وقناة السويس (٤٠). والجزء الأكبر من النمو المتوقع فى الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٠ إنما يرجع بالتحديد الى النمو الكبير فى ثلاثة قطاعات هى قناة السويس والتشييد حيث يتوقع

زياده ناتجها بنحو ٢٥٪، وقطاع النقل والمواصلات حيث يتوقع زيادة ناتجه بنحو ١٥٪ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥.

(ب) اما الصناعة والزراعة فلهما شان آخر. فقطاع الزراعة لم يزد معدل نموه فى السبعينات عن ٢٪ سنويا، ولا يتوقع له ان يزيد فى خطة ١٩٨٠ باكثر من ٣٪ (باسعار ١٩٧٥)، اى بما لا يزيد الا قليلا عن معدل نمو السكان. اما قطاع الصناعة فمعدل نموناتجه اكبر - بحكم التراكم الراسمالى فى السنوات السابقة، وليس نتيجة لزيادة كبيرة مخططة فى الاستثمارات المخصصة للصناعة - و يقدر بنحو ١٠,٧٪ فى خطة ١٩٨٠. وعموما تستهدف خطة ٨٠-٨٤ زيادة فى الناتج من قطاع الزراعه بنحو ١٦,٥٪ ومن قطاع الصناعة بنحو ٦٣,٩٪ طوال سنوات الخطة و بالاسعار الجارية. لكن الأهم من معدلات النمو هو الاتجاه الذى سيأخذه التصنيع فى السنوات القادمة. واكبر الظن انه سيكون تصنيعا من النوع الملائم للانفتاح على الراسمالية العالمية، المتمشى مع الاندماج المتزايد للاقتصاد المصرى فى السوق الراسمالى العالمى وخطط الراسمالية العالمية لاعادة تقسيم العمل الدولى واعادة توزيع الصناعات على النطاق العالمى. وهذه تتلخص فى نقل الصناعة الكثيفة للعمل بمفهوم العالم المتقدم الكثيفة لراس المال بمفهوم العالم الثالث، والصناعة الملوثة للبيئة الى زبائنها فى العالم الثالث. انه التصنيع « الهامشى» المتمثل فى الصناعات التجميعية وخاصة فى مجال السلع الاستهلاكية المعمرة والصناعات القائمة على تعبئة وتغليف المنتجات المستوردة كالمشروبات والمنتجات الغذائية وما الى ذلك. كلا النوعين لا يتطلب كفاءات أو مهارات عالية ولا ينمى القدرة الذاتية التكنولوجية للعناصر الوطنية ولا الطاقة التكنولوجية للبلد ككل، فضلا عن انه لا يتيح فرص عمل وفيرة والسوق الرئيسية له تعتمد على شريحة رقيقة من المواطنين ذوى الدخل المرتفع لاعلى القطاعات الشعبية العريضة من الفقراء ومحدودى

الدخل. ولذ فان قيام واستمرار هذا النوع من التصنيع مرتبط باتساع الفوارق الداخلية بين الطبقات والمحافظة على هذه الفئة الغنية وتنمية دخلها. وبالطبع ستستمر بعض الصناعات التقليدية كالمنسوجات والصناعات الغذائية فى التواجد، ولو ان عدم قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية ستدفعها، وقد دفعت بعضها بالفعل، الى مشاركة راس المال الاجنبى بدعوى التطوير والتجديد، وهيمنة الاخير على جزء من صناعات القطاع العام. اما الصناعات الاساسية كالحديد والصلب والالمنيوم والصناعات الهندسية وما الى ذلك، فهذا هو العبء الذى لا يقدر القطاع الخاص على تحمله، ومن ثم فسوف يتركه راضيا لقطاع الدولة كلية إذا كانت ارباحه قليلة، ولن يتورع عن مشاركته فى بعض هذه الصناعات ان لاحت الفرصة لتحقيق ربح مرتفع.

(جـ) برغم اتساع القطاع الخاص، وبرغم العمل على تشجيعه على زيادة نسبة استثماراته بشتى السبل، فان العبء الاساسى للاستثمارات الثابتة سيظل واقعا على قطاع الدولة. اذ تقدر خطة ٨٠-١٩٨٤ ان القطاع العام سيضطلع بنحو ٨٣٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى، تاركا للقطاع الخاص ١٧٪. هذا فى الوقت الذى يقدر ان يصل فيه نصيب القطاع الخاص فى الانتاج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٥٠٪؛ حيث مازال القطاع الخاص مسئولا عن معظم الانتاج الزراعى (٩٧٪) وحوالى ثلث الانتاج الصناعى (٣٤٪) و ٩١٪ من انتاج قطاع الاسكان. ومع ذلك لا تزيد الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص فى الزراعة عن ١٨٪ من مجمل الاستثمارات الثابتة وعن ٢٠٪ فى الصناعة و ٣٨٪ فى الاسكان والمرافق والتشييد.

(هـ) ان النمو المتوقع، هو نمو مثقل من البداية بعبء دين خارجى هائل، اتجه للتزايد لا للتناقص بعكس ما كان مأمولا فى ظل سياسة الانفتاح التى كان يتوقع منها ان تحل الاستثمارات المباشرة محل القروض. ولكن تدفق الاستثمارات لم يكن على مستوى التوقعات او الامال الرسمية.

وقد سبق لنا ان توقعنا هذه النتيجة فى عام ١٩٧٦ بناء على تحليل لعوامل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى مصر. واوضحنا ان هذه العوامل غير متوفرة بقدر كاف وانه «ليس معنى هذا أنه لن تاتى الى مصر استثمارات اجنبية على الاطلاق. فقد تاتى الاستثمارات فعلا. ولكن ..... ما قد ياتى اما

(أ) انه لن يكون كبيرا بالدرجة التى يتوقعها المسئولون.

و اما (ب) انه سيكون من النوع المغامر او المقامر الذى يحاول تحقيق اكبر قدر من الربح فى اسرع وقت ممكن و بدون التورط فى استثمار ثابت كبير أو نقل تكنولوجيا ذات أهمية خاصة...،

وإما (جـ) ان المفيد منه ستكون تكلفته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية شديدة الارتفاع» (٤١). وما نظن الايام قد كذبت هذه النبوءة. فالاستثمار الانفتاحى لم يزد عن ١,٩ مليار دولار طوال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩، وهو ما يقرب من ١٢,٦٪ من حجم الدين الخارجى لمصر الذى قفز من ٢,١ مليار دولار فى عام ١٩٧٣ الى نحو ١٤,٩ مليار فى عام ١٩٧٩ (٤٢). و يقدر عبء خدمة الدين الخارجى فى عام ١٩٨٠ بنحو ١٤٠٠ مليون دولار، اى ما يقرب من ربع حصيلة صادرات مصر. وهذا العبء سيتزايد على نحو خطير فى غضون سنوات قليلة نتيجة لانتهاء فترات السماح الخاصة بعدد كبير من القروض. بعبارة أخرى، فان الراسمالية المصرية تنمو فى اطار اقتصاد «مرهق» بالديون و «مرهون» للدائنين الاجانب. وهذا وضع لابد وان تتزايد معه تبعية البلاد اقتصاديا وسياسيا للخارج. و بالفعل اخذت هذه التبعية اشكالا قانونية صريحة من خلال «المجموعة الاستشارية»، بعد ما كانت تستتر فى الماضى فى ثنايا الاتفاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والشركات الدولية.

(هـ) انه نمو ينطوى على اتساع الفوارق بين الطبقات، و بالتالى ازدياد حدة الصراع فيما بينها. فالنمو فى فرص العمل محدود نتيجة النمو المتبع. و يوضح بيان وز ير التخطيط امام مجلس الشعب ان عدد المتعطلين فى عام ١٩٧٩ بلغ ١,٥ مليون شخص، وانه اذا نفذت الاستثمارات المخططة للخمس سنوات القادمة فان عدد المتعطلين سيصل الى نحو مليون شخص فى عام ١٩٨٤ (و بالتحديد ٩٠٥٧٠٠ شخص، و يفرض ان البلاد العر بية ستستوعب نحو ٨٣٣ الف شخص؛ وهو فرض محل جدل بعد تطبيع العلاقات مع اسرائيل). فضلا عن ذلك فان ازدياد التفاوت الاجتماعى هو امر متوقع فى ظل اتساع دائرة عمل القطاع الخاص وعملية الاستقطاب الراسمالى بما ينطوى عليه من اثراء القلة وافقار الغالبية. وهو امر متوقع بصفة خاصة فى الر يف مع احتمال ازالة او رفع الحد الاقصى للملكية والحيازة الزراعية (٤٣)، والعودة لاساليب الزراعة الاستغلالية كنظام المزارعة بخاصة فى ظل الندرة الشديدة للارض وهامشية وضع صغار الفلاحين. واذا كان نصيب الاجور فى الناتج القومى قد تراجع فى ١٩٧٦ الى مستواه المتحقق فى عام ١٩٦٠/٥٩ (حوالى ٤٤٪) بعد حوالى سنوات قليلة من الانفتاح، فلاشك انه سيزداد انخفاضا فى السنوات القادمة لصالح نصيب عوائد التملك. ولاشك ان الضغط الاجتماعى والسياسى لازدياد الفوارق الدخلية وتدهور مستوى معيشة قطاعات عر يضة من الشعب سوف يزداد الى درجة خطيرة اذا سدت امام المصر يين ابواب الرزق فى البلاد العر بية كرد فعل لتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

فى مثل هذه الظروف التى يولدها نمط النمو المتمشى مع نظام «راسمالية الدولة التابعة» وما يتمخض عنها من تزايد استغلال الطبقات الكادحة، هذا الاستغلال الذى تزايد وطأته يوما بعد يوم بفعل التضخم الجامح الذى تشهده البلاد منذ فترة ولا يبدو أنه يؤذن بانتهاء، فان التمايز سيطرد والصراع سيحتدم

بين كبار الراسماليين وكبار ملاك الاراضى واغنياء الفلاحين من جهه، والعمال على اختلاف مجالات عملهم وصغار المزارعين وفقراء الفلاحين ومعهم بعض الفئات من البرجوازية الصغيرة والموظفين والضباط من جهة أخرى. بل ان الصراع سيحتدم ايضا داخل الراسمالية ذاتها بين الراسمالية الكبيرة و بقية عناصر الراسمالية. وسوف يفضى هذا التمايز وذلك الصراع حتما الى تطور النظام الاجتماعى والاقتصادى بعد مدة لا نستطيع التكهن بطولها تسود فيها علاقات انتاج «راسمالية الدولة التابعة» فى احد اتجاهين: أما الى استبدال «راسمالية الدولة التابعة» براسمالية جديده هى **«راسمالية الدولة القائدة»** وهذه مرحلة انتقالية بالضرورة ومؤقتة، واما الى البدء فى عملية **تحول اشتراكى**، سواء مباشرة اى فى أعقاب علاقات «راسمالية الدولة التابعة» المتوقع على المدى القريب أو بعد المرور بمرحلة «راسمالية الدولة القائدة».

و يتوقف اتجاه التطور فى أحد هذين الخطين على أى من التناقضين التاليين سيكتسب صفة **التناقض الرئيسى** وايهما سيكتسب صفة **التناقض الثانوى**:

(أ) الصراع بين الراسمالية الكبيرة المتعاونة مع الراسمالية العالمية من جهة والراسمالية المتوسطة والصغيرة ومعهم الفئات المرتبطة تاريخيا وربما مصلحيا بالقطاع العام ومنهم المدير ين والتكنوقراطين وعمال الصناعة بوجه خاص من جهة أخرى

(ب) الصراع بين الراسمالية ككل من جهة، والجماهير التى تعانى من علاقات الاستغلال الراسمالى خاصة العمال وصغار الفلاحين و بعض الشرائح الاجتماعية المرتبطة بهم و باهدافهم فى حياة حرة شر يفة من جهة أخرى.

فالصراع داخل الراسمالية بدأ وتبلور حول **قضية حماية الصناعة الوطنية**. ظهر ذلك عندما أثير مشروع العامر ية، كما انه يظهر فى كل مناسبة تثور فيها مشاكل الجمارك والضرائب، وقضية التسهيلات والاعفاءات والامتيازات

الممنوحة بسخاء لرأسمالية «الانفتاح» المحلية والاجنبية. وقد تبلورت هذه القضايا وتصدى للدفاع عنها بعض المسئولين عن القطاع العام وممثلى الصناعة الوطنية. فها هو وكيل وزارة الصناعة يشكو من «فروق الاسعار» التى تتحملها الصناعة الوطنية منذ عام ١٩٦٥ والتى تضعف من موقفها امام الواردات الاجنبية والمشروعات الانفتاحية. كما انه يشكو من المعاملة الجمركية السخية لالات الغزل والنسيج واللوارى والجرارات وغيرها اذا وردت جاهزة بينما تدفع عنها رسوم جمركية ٢٠٠٪ اذا وردت مفككة وجمعت فى مصر. و ينضم الى هذه الشكوى رئيس اتحاد الصناعات المصرية مطالبا بالاعفاء الجمركى لمكونات السلع «لتشجيع الصناعة الوطنية». كما طالب بالحد من الواردات الاجنبية من بعض السلع خاصة الملابس الجاهزة المعفاة من الجمارك والتى تسببت -على حد قوله- فى اغلاق عدد من المصانع الوطنية، خاصة فى شبرا الخيمه. فضلا عن ذلك فانه يذكر ان عددا أخر من المصانع قد توقف عن العمل نتيجة للتحول فى تجارة مصر الخارجية واغلاق ابواب التصدير لدول الكتلة الشرقية (٤٤). ها هنا يظهر تناقض التوجه الراسمالى الانفتاحى لمصر مع مصالح رجال الصناعة الوطنية سواء كانوا من الراسمالية الخاصة أو راسمالية الدولة. وهذه التناقضات هى القوة التى قد تدفع فى الاتجاه الاول، أى اتجاه «راسمالية الدولة القائدة» الذى يحمى الصناعة الوطنية و يوسع قاعدتها بنمو اسرع فى معدلات التصنيع ويحرر البلاد بعض الشىء من التبعية المطلقة للراسمالية العالمية. وفى سبيل تحقيق هذه الاهداف ستعمل القطاعات المتضررة من الراسمالية الكبيرة والانفتاحية على كسب ود طبقات اخرى من الفلاحين والموظفين والعمال. وقد يؤدى هذا التحالف الى تحسن ما فى توزيع الدخل لصالح الفئات الاخيرة التى يطحنها الغلاء ولا تملك الان إزاء فيض «المستورد» والمنتجات «الانفتاحيه» الفاخرة الا النظر والتحسر. ولكن ما يبدو انه موقف سلبى الان قد يتحول مع تفاقم الاوضاع الى حركة نشطة تغير من هذه الاوضاع قليلا او كثيرا ولو بعد حين.

اما التناقض الثانى فهو موجود ومستمر ومتزايد، اى التناقض بين الراسمالية ككل وجماهير العمال والفلاحين والموظفين وما اليهم. ولا سبيل الى حله الا بنبذ الصيغة الراسماليه للنمو سواء كانت راسمالية خاصة او راسمالية دولة أو خليط منها، وما يرتبط بها من تبعية، وبدء عملية النمو من منطلق اشتراكى **حقيقى لا شكلى**. اى البدء من الاحتياجات الاساسية للجماهير كاساس للتنمية بدلا من معيار الربح، والتخطيط عل هذا الاساس بدلا من الاعتماد على تلقائية نظام السوق او التخطيط «الهامشى» المتمشى مع نظام تسيطر عليه علاقات الانتاج الراسمالية، والاعتماد على النفس كبديل للتبعية، وترتيب أولويات التصنيع ونمو الزراعة والخدمات وفقا لما تمليه متطلبات اشباع الاحتياجات الاساسية للجماهير (٤٥). غير ان ولوج هذا الطريق رهن باشتداد ساعد الطبقة العاملة، وزيادة وعيها بطبيعة تناقضات المرحلة التى يمر بها المجتمع، وتطور هذا الوعى من مجرد «الوعى النقابى» الى «الوعى السياسى» وهو تطور لا يتخلق تلقائيا فى نفوس الطبقة العاملة بفعل انخراطهم فى نمط الانتاج الراسمالى، وانما هو يتولد عندهم اساسا من خلال نشاط المثقفين الثوريين (٤٦). وهنا تبرز قضية الديمقراطية كقضية محورية. بعبارة أخرى، ليس المطلوب للتحول نحو الاشتراكية ان تقوم الطبقة العاملة بتغير علاقات الانتاج الاجتماعية فحسب، وانما المهم والضرورى ان **تتغير هى نفسها** حتى تصبح مؤهلة يوما ما للاستيلاء عى السلطة السياسية وممارستها فى بناء الاشتراكية. وهذه عملية شاقة تحتاج الى سنوات طويلة لا نظن أن الاوضاع الاجتماعية فى مصر قد نضجت الى الدرجة التى تجعلها ميسورة المنال فى المستقبل القريب.

٥٠ نتيجة

الارجح فى المستقبل المنظور ان يطغى التناقض داخل الراسمالية على التناقض بين الراسمالية ككل والطبقة العاملة ومعها الفئات الفلاحية الصغيرة والموظفين، وان تفضى مرحلة «**راسمالية الدولة التابعة**» الحالية

والتى ستستمر لفترة ما الى «راسمالية الدولة القائدة» ولو الى حين. وذلك راجع الى القوة النسبية والوعى الاكبر التى تتمتع بها البرجوازية الوسطى والصغيرة بالمقارنة بقوة ووعى الطبقة العاملة والفئات المتضامنة معها صاحبة المصلحة فى التحول نحو علاقات الانتاج الاشتراكية والتنمية من المنطلق الاشتراكى. غير ان هذا سيكون وضع مؤقت هو الآخر نظرا للطبيعة الانتقالية للبناء الاجتماعى ككل والطبيعة الانتقالية لعلاقات انتاج راسمالية الدولة القائدة.

وهذا هو بالدقة **المأزق التاريخى** للنظم التى ترتكز على البرجوازية الوسطى والصغيرة. فهى لا تستطيع ان تعادى الراسمالية الكبيرة والعالمية الى آخر المدى، بحكم تطلعها للتحول الى راسمالية كبيرة يوما ما. وهى لا تستطيع ان تترك الباب مفتوحا على مصراعية لنمو قوة الطبقة العاملة، لان هنا مكمن الخطر على وجودها ومصيرها ذاتها. وهى لذلك اما ان تتحول الى راسمالية دولة تابعة ذات توجه راسمالى كبير وتابع، عندما تسرف فى تنازلاتها للرأسمالية الكبيرة، واما ان تمهد السبيل لعلاقات انتاج ذات توجه اشتراكى، عندما تضطرد تنازلاتها للطبقة العاملة وتفسح مجال الحركة لممثليها من المثقفين الثوريين. ولما كانت الراسمالية ايا كان شكلها عاجزة على ما رأينا عن شق الطريق نحو تحول حقيقى فى علاقات الانتاج وعلاقات التبعية التى تكبت النمو الاقتصادى فى مصر، فان اسلوب حسم التناقضات الكامنة والظاهرة فى البنية الراسمالية ونمط النمو الراسمالى التابع لابد وان يستجيب فى نهاية الامر، اى فى المستقبل الذى ربما يكون بعيدا جدا، **للضرورات الموضوعية** لنمو القوى المنتجة نموذاتيا مستقلا، والمتمثلة فى احلال علاقات الانتاج الاشتراكية محل علاقات الانتاج الراسمالية وفك الارتباط التبعى نهائيا مع الراسمالية العالمية.

الحواشي

(١) أنظر فى تنوع البناء الطبقى للبلاد المتخلفة وتعدد أنماط الانتاج فيها مقدمة محمد الجوهرى . فى : محمد الجوهرى وآخرون (ترجمة وتقديم) ، **بوتومور - الطبقات فى المجتمع الحديث**، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩ .

أنظر ايضا : السيد محمد الحسينى وآخرون، **دراسات فى التنمية الاجتماعية**، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ومحمود عودة ، **الفلاحون والدولة**، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٩ ، حيث يعرض و يناقش النظريات التى اثيرت حول تعدد وتداخل اساليب الانتاج فى الباب الاول من هذا الكتاب .

(٢) أنظر مناقشة لبعض الاراء حول هذه القضايا فيما يتعلق بالوضع قبل الثورة فى : عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات فى مصر، ١٩٣٧ - ١٩٥٢**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨ . وفيما يتعلق بالوضع قبل الثورة و بعدها فى محمد عودة، **مرجع سابق**، الفصل الخامس .

(٣) الجدل حول طبيعة النظام الراهن فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية قد القى الضوء على هذه المسألة بشكل جيد . انظر المناقشات الشيقة التى دارت بين بتلهيم وسويزى حول هذا الموضوع فى :

P.M. Sweezy and C. Bettelheim, **On the Transition to Socialism**, Monthly Press 1971, Part I.

(٤) بينما يرى عبد العظيم رمضان (**مرجع سابق**، ص ٥٣) ان نشأة البرجوازية الزراعية ترجع الى عام ١٩٣٨ فى عهد محمد على واستقرار حقوق الملكية كاملة منذ عام ١٩٤٢ فان محمود عوده (**مرجع سابق**، ص ١٢٦) يرى انه لم يترتب على اقرار حق الملكية الخاصة للارض فى عهد سعيد تغير حقيقى فى التنظيم الاجتماعى للانتاج وان كل ما حدث كان مجرد تغير شكلى فى علاقات الانتاج .

(٥) أنظر عرضا لبعض الآراء خاصة رأى محمود حسين فى كتابه : **الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٦٨**، (مترجم)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١ ورأى أنور عبد الملك فى كتابه : **مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون**، (مترجم)، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٤ وفى مقاله:

"Sociology and Economic History: An Essay in Mediation" in A.M. Cook (ed), **Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day**, Oxford U.P., 1970, PP. 268-281

فى كتاب محمود عودة، **مرجع سابق**، الفصل الخامس، الذى يتضمن وجهه نظر ثالثة للمؤلف .
أنظر ايضا : عبد الباسط عبد المعطى، **توزيع الفقر فى القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٢٨ - ٣٤ .

(٦) Mao Tse - Tung, **Four Essays in Philosophy,,** Foreign languages Press, Peking, 1966, PP. 27 - 28.

(٧) أنظر فى طبيعة التبعية وعلاقتها بالوضع الطبقى الداخلى مقال:

T. Dos Santos, "The Crisis of Development Theory and the Problem of Development in latin America", in H. Bernstein (ed.) **Under development and Development,** Penguin, 1973, PP. 57-80.

انظر ايضا: فؤاد مرسى، **محاولة لصياغة المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية**، مذكرة خارجية ١١٩٣، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٣٥-٦٤.

(٨) انظر انور عبد الملك، **مرجع سابق**، حيث يؤكد على النزعة المركزية للدولة المصرية وضرورة الوحدة الوطنية والجيش القوى باعتبارها عناصر رئيسية للشخصية المصرية. ومن قبله أكد ابراهيم عامر على طبيعة نظام الرى وما تطلبه من قوة مركزية للحكومة فى:

الارض والفلاح – الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨، ص ص ٦٢-٦٤.

(٩) عن أنور عبد الملك فى مقالة المشار اليه سابقا فى W.M. Cook, Ibid, PP. 280-281 مقتبس فى محمود عودة، **مرجع سابق**، ص ١٣٥.

(١٠) أنظر W. Arthur lewis, **Theory of Economic Growth,** 8th impression, Allen & Unwin, London, 1962, P. 42.

انظر ايضا فؤاد مرسى، **مرجع سابق**، ص ٨٣ وما بعدها، جمال مجدى حسنين، **ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨.

(١١) الاقتباسات الواردة فى هذه الفقرة مأخوذة من: محمود حسين، **مرجع سابق**، ص ص ٣٦-٣٧.

(١٢) آثار الاصلاح الزراعى على مختلف الطبقات الريفية لم تعد محل جدل يذكر. أنظر:

S.Radwan, **Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt, 1952 - 1975** ILO, Geneva, 1977, M. Abdel-Fadil, **Development, Income Distribution and Social change in Rural Egypt, 1952-1970,** Cambridge U.P., 1975.

وفتحى عبد الفتاح، **القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة، ١٩٥٢-١٩٧٠**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(١٤) أما الاصلاح الزراعى الثالث ١٩٦٩، فهناك اجماع على ان دوره كان بالغ الضالة انظر المصادر المذكورة فى (١٣)

(١٥) أنظر الباب السابع من **ميثاق العمل الوطنى** – ١٩٦٢.

(١٦) هذه السيطرة كانت من الدوافع الى انشاء لجنة تصفية بقايا الاقطاع فى اواسط الستينات. وبرغم ان القانون ينص على ان يكون ٨٠٪ من اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية ممن يملكون خمسة افدنة أو أقل، الا ان دور هذا المجلس غير فعال، والمسيطرون الحقيقيون على الجمعية هم بيروقراطيو الجمعية المعينون من قبل الدولة وأغنياء الفلاحين. انظر دراسة حالة فى: محمود عودة، **مرجع سابق**، ص ص ١٦٦-١٦٩، وعبد المعطى، **مرجع سابق**، ص ٩١.

(١٧) للمزيد من التفاصيل حول ظروف النمو الرأسمالى منذ قيام الثورة انظر: فؤاد مرسى: **هدا الانفتاح الاقتصادى**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٢٧٤-٢٧٧، وانظر: عبد الباسط عبد المعطى، **مرجع سابق**، ص ص ٧١-٧٢.

(١٨) زاد عدد الجرارات الزراعية من ٥٠٠٠ جرار فى عام ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ فى عام ١٩٦٥، ثم ٢٤٥٠٠ فى عام ١٩٧٠، ٢٦٤٠٠ فى عام ١٩٧٤ الى ان بلغ ٣١٣٥٢ فى عام ١٩٧٦. ويخص القطاع الخاص حوالى ٧٠٪ من هذه الجرارات. انظر: رشاد السعدنى، «اعتبارات اقتصادية فى ميكنة الزراعة المصرية»، فى: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، **استراتيجية التنمية فى مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٦١.

(١٩) للمزيد من التفاصيل عن النمو الزراعى وخاصة انعكاساته على توزيع الدخل انظر:

I.H. El-Issawy, "Inter connections between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development, in **the Political Economy of Income Distribution in Egypt,** forthcoming.

(٢٠) انظر فؤاد مرسى، هذا الانفتاح، **مرجع سابق**، ص ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٢١) انظر سمير رضوان، **مرجع سابق**، وايضا دراستنا المشار اليها فى (١٩) أعلاه.

(٢٢) أنظر دراستنا المشار اليها فى (١٩) أعلاه، حيث تناقش اتجاهات توزيع الدخل فى الريف بالتفصيل. بيانات الحيازات الزراعية مصدرها **الجهاز المركزى** للتعبئة العامة والاحصاء، **الحيازة الزراعية**، القاهرة، ١٩٧٤ عن عام ١٩٦٥ ووزارة الزراعة، بيانات غير منشورة عن عام ١٩٧٥/٧٤ و ١٩٧٨/٧٧. وقد حصلت على هذه البيانات من د. محيا زيتون، فلها منى خالص الشكر.

(٢٣) انظر: فؤاد مرسى، هذا الانفتاح، **مرجع سابق**، ص ١٩٧. راجع دراستنا لبعض التجارب الراسمالية فى تنمية الزراعة فى:

I.H. El-Issawy, A **Critique of the Capitalist Strategy for Agricultural Development,** INP Memo. 1038 (external). Cairo 1973.

(٢٤) الاجراءات الاقتصادية التى اتبعتها الثورة منذ قيامها موثقة توثيقا جيدا فى عدد من الدراسات المعروفة وأهمها:

C. Issawi, **Egypt in Revolution,** Oxford U.P., 1963, P.O' Brien **The Revolution in Egypt's Economic System,** Oxford U.P., 1966; B. Hansen and G. Marzouk, **Development and Economic Policy in UAR (Egypt),** North Holland, 1965; R. Mabro, **The Egyptain Economy, 1952 - 72,** Oxford U.P., 1974.

أنظر أيضا: على الجريتلى، **خمسة وعشرون عاما**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧؛ اسماعيل صبرى عبد الله، **تنظيم القطاع العام** دار المعارف القاهرة، ١٩٦٩؛ فؤاد مرسى، **هذا الانفتاح الاقتصادى**، مرجع سابق.

(٢٥) انظر جمال مجدى حسنين، **مرجع سابق**، ص ٨١ بالنسبة لوجهة نظر الثورة، وأنور عبد الملك، **مرجع سابق**، بالنسبة لوجهة نظر الرأسماليين وكبار الملاك. والحقيقة أنه كان من غير الواقعى - فى ظل الترابط القرابى والمصلحى والتاريخى بين كبار ملاك الاراضى واجنحة الراسمالية الصناعية والتجارية والمالية، ان يضرب نفس الاشخاص تقريبا فى الريف و يتوقع منهم الانطلاق فى مجال التنمية الصناعية فى الحضر. هذا فضلا عن عدم استقرار الاوضاع فى اعقاب أية حركة ثورية، مما لا يهيئ افضل الفرص لراسمالية ناشئة لم تتكامل لديها العقلية الصناعية العصرية بعد.

(٢٦) حول الاحوال الاجتماعية والفكرية لقادة الثورة أنظر: جمال مجدى حسنين، **مرجع سابق**، ص ص ٧٢ وما بعدها، والفصل الثالث بصفة خاصة الذى يوضح مفهوم التوازن. أنظر أيضا محمود حسين، **مرجع سابق**، حول الطبيعة «البرجوازية الصغيرة» للنخبة العسكرية التى تولت الحكم.

(٢٧) انظر دراستنا المشار اليها فى (١٩) أعلاه.

(٢٨) عصمت سيف الدولة، **راسماليون وطنيون وراسمالية خائنة**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٦.

(٢٩) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، **مرجع سابق**، ص ٢٤٧.

(٣٠) ربما يكون من المفيد تذكر أن نمط راسمالية الدولة وجد فى دول عديدة راسمالية واشتراكية فى فترات معينة من تطورها، وان هذا المصطلح قد استخدم لينين لوصف النظام الذى ساد الاتحاد السوفيتى اثناء تطبيق ما يعرف «بالسياسة الاقتصادية الجديدة» فى اوائل العشرينات من هذا القرن. وهى فترة طبقت فيها اجراءات لا تختلف جذريا عما عرفته مصر فى الستينات، **مع فارق أساسى هو ان السلطة السياسية كانت فى يد تحالف العمال والفلاحين وان الطبقة العاملة كان لها الدور القيادى فى هذا التحالف. وقد عرفها لينين بانها «نظام انتقالى مختلط». فهو مختلط لانه تتواجد فيه انماط مختلفة من الانتاج. وهو انتقالى لان هذا الخليط ينطوى على تناقضات وبالتالى لا يمكن ان يكون مستقرا أو أبديا، ومن ثم فهو يحمل امكانيات العودة للراسمالية كما يحمل امكانيات التطور نحو الاشتراكية. انظر:**

Maurice Dobb, **Soviet Economic Development Since 1917**, Routledge & Kegan Paul, London, 6 th ed., 1966, P. 145.

(٣١) **هذا التحالف معروف فى دول نامية عديدة، ودور الدولة فيه محدد بالتنسيق والتنظيم بين القطاعات الثلاثه : رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة المحلية والاجنبية، وهو دور هام ولكنه ليس دورا قياديا بقدر ما هو دور تابع. أنظر أمثلة تطبيقية لآليات هذا التحالف وطبيعة دور الدولة فيه فى كينيا فى مقال:**

S. Langdon, "Multinational Firms and the State in Kenya" **IDS Bulletin Vol.9, no. 1, July 1977, pp, 36 - 41.**

(٣٢) **مجلس الشعب، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين**، الفصل التشريعى الثالث دور الانعقاد العادى الاول، طبقة مؤقته، ديسمبر ١٩٧٩، ص ١٦.

(٣٣) كانت الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية وماتزال تمثل «صمام أمان» هام للنظام، أمكن من خلاله التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية وتفريج أزمة قطاعات عريضة من الشعب المصرى، وتحويل أنظارها عن ضرورات النضال السياسى. وفى نفس الوقت تقوم الفوائض الكبيرة التى تحققها بعض الفئات من العمل فى الخارج بتغذية النمو الرأسمالى من جهة، و باثارة حفيظة الفئات التى لا تسمح لها ظروفها بالهجرة و بتقوية الاتجاه الاستهلاكى فى المجتمع على حساب الاتجاه الانتاجى، و باستنزاف التراكم الرأسمالى البشرى الذى حققه المجتمع فى فترات سابقة من جهة أخرى. أن الهجرة سلاح ذو حدين، وقد صارت على كل حال موضع تهديد بالغ بالتوقف بعد تطبيع العلاقات مع اسرائيل.

(٣٤) الرئيس محمد أنور السادات، **ورقة أكتوبر**، الاتحاد الاشتراكى العربى، القاهرة ١٩٧٤.

(٣٥) من كلمة وزير الاقتصاد فى حفل سوق الاوراق المالية بالقاهرة بمناسبة رأس السنة، **الاهرام**، ١ يناير ١٩٨٠.

(٣٦) الاقتباسات الواردة بهذه الفقرة من: فؤاد مرسى: هذا الانفتاح، **مرجع سابق** مواضع متفرقة من الفصل التاسع.

(٣٧) عصمت سيف الدولة، **مرجع سابق، ص ٧١.**

(٣٨) **قارن: جمال مجدى حسنين، مرجع سابق،** حول نظام رأسمالية الدولة باعتباره «الأفق المرئى للتطور» ص ص ١٤٣-١٤٩.

(٣٩) الاشارة هنا لتقرير البنك الدولى الذى قدمة لاجتماع «المجموعة الاستشارية» فى باريس فى ديسمبر ١٩٧٩، ثم الى تصريح وزير الدوّلة للتعاون الاقتصادى المنشور فى **الاهرام**، فى ١٦ مايو ١٩٧٩.

(٤٠) الاشارة هنا لبيان الخطة المنشورة فى مجلس الشعب، **مرجع سابق**، وتقارير وزارة التخطيط عن خطة ١٩٨٠ وخطة ٨٠-١٩٨٤.

(٤١) راجع مقالنا: «مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية ومساهمتها فى التنمية فى مصر» فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، **التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، ١٩٧٦. ص ص ١٠٩-١٤٥.**

(٤٢) **طبقا لتقرير البنك الدولى المشار اليه فى (٣٩) أعلاه. هذا وقد تطوّرت الاستثمارات الانفتاحية على النحو التالى:**
٧٠ مليون دولار فى ١٩٧٤، ١٤٠ فى ١٩٧٥، ٣٠٠ فى ١٩٧٦، ٤٣٤ فى ١٩٧٧، ٤٤٠ فى ١٩٧٨ حتى بلغت ٥٠٠ مليون دولار فى ١٩٧٩. والظاهر أن رقم الديون لا يشمل الديون العسكرية.

(٤٣) **فى حديث صحفى لوزير استصلاح الاراضى نجد اشارة أولى الى هذا الاتجاه والبداية هى الاراضى المستصلحة أو القابلة للاستصلاح حيث يقول أنه «متفق تماما مع هدف رفع حد الملكية لراغبى استصلاح الاراضى البور الصحراوية» وأنه سيتم تعديل قانون المائة فدان... وأنه يفكر فى زيادة حد الملكية من ٥٠ فدانا للفرد الى مائة فدان والأسرة من مائة فدان الى ٢٠٠ فدان، أما بالنسبة للشركات الزراعية فهناك «فكرة بزيادة حد الملكية للشركة الى ٣٠ ألف فدان بدلا من ١٠ الآف فدان». الاهرام، ٢٥ يناير ١٩٨٠.**

(٤٤) نحن نقتبس هنا من الندوة التى ادارها الاهرام حول الجمارك والصناعة الوطنية أنظر: **الاهرام**، ١١ يناير ١٩٨٠.

(٤٥) للمزيد من التفاصيل بشأن التنمية «بأفق اشتراكى» فى ظروف الدول المتخلفة أنظر فؤاد مرسى، محاولة لصياغة المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية، **مرجع سابق**، القسم الثالث.

(٤٦) هذا هو ما انتهى اليه لينين فى «**ما العمل**»، مقتبس فى: سويزى وبتلهايم، **مرجع سابق**، ص ١١٥.